الخـــــــــاتـــمة:

وفي الأخير ما يمكن قوله حول هذا الموضوع، أن هناك مجموعة من النتائج التي استخلصتها و توصلت إليها وهي:

أوّلا: يعدّ القياس في التراث النحوي ثاني أهم أصل من أصول النحو، لجأ إليه النحاة حينما شاع اللحن أواسط اللغة العربية و ذلك نتيجة اختلاط العرب بالأعاجم، وكان القياس هو الأصل الذي ساعد النحاة في جمع و لم الكلام العربي الفصيح المسموع عن العرب الفصحاء .

ثانيا: نشأ القياس النحوي مع بدايات نشأة النحو على يد أبو أسود الدؤلي، و قد رجح نحاة إلى أن أول نحوي ظهر القياس على يديه هو عبد الله ابن أبي إسحاق، و في ذلك روايات مختلفة حول أول من بادر إلى ظهور القياس، و قد كان لنشأة القياس عديد من النحاة من اهتم به و ساهم في التأسيس له و ارساء قواعده – إضافة إلى ابن أبي إسحاق – من بينهم عيسى بن عمر، و الخليل بن أحمد، و يونس بن الحبيب، وسيبويه و الكسائي و الفراء...إلخ

ثالثا: عرف النحاة القياس لغويا و اصطلاحا، أما لغويا فهو التقدير كما عرفه ابن منظور في لسان العرب، أما اصطلاحا فقد عرفه النحويون من بينهم ابن الأنباري هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .

رابعا: عُدّ القياس عند النحويين هو الأساس الذي يبنى عليه القواعد النحوية، إضافة إلى أنه هو الذي يبين الصحيح من الزائف في اللغة العربية، و بهذا قد ورد للقياس أركان و أنواع، وكان لكل ركن من أركانه شروط مختلفة، من بينها المقيس عليه الذي هو الأصل وقد اختلف النحويون في شروطه خاصة فيما يخص الكثرة و الاطراد و القلة و الشذوذ، وهذا الذي كان هو أساس اختلاف النحويين في القياس فمنهم من أجاز القياس على الكثير المطرد و رفض

القليل الشاذ، و منهم من توسع فيه و أجاز القياس على القليل الناذر و الشاذ ؛ و المقيس الذي هو الفرع و الذي قال فيه النحاة و عدوا كلّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، أما الحكم فقد قال عنه النحاة هو المثبت في الاستعمال و بالاستقراء و الاستنباط، أما العلة التي وردت فيها العديد من المسائل و التي كانت بين النحاة، وقد تنوعت أنواعها بين النحاة

خامسا: كان القياس متداولا من قبل النحويين القدامى، منهم النحاة البصريين الذين كانوا سباقين للقياس، فقد كان القياس عندهم، هو القياس على الكثير المطرد و رفض القياس على القليل الشاذ، فلقد كانوا يذمون و يعبون على كل من قاس و اعتدى على الناذر و الشاذ، و قد كان للكوفيين دور فعال في القياس، فقد توسعوا في القياس و أجازوا القياس على الشاذ و الناذر و ذلك لموافقته للقياس،و هذا مبدأ الصراعو الاختلاف بين البصريين و الكوفيين في القياس، و لقد كان البصريون يذمون و ينتقدون الكوفيين كثيرا على توسعهم هذا في القياس و إجازتهم القياس على الناذر و الشاذ .

سادسا: اختلف البصريون و الكوفيون حول المكان الذي يأخذ منه الكلام العربي الفصيح، فالبصريين قد أجازوا و حصروا الأخذ بالكلام العربي العبي الفصيح من البوادي التي لم تختلط بالأعاجم، و قد رفضوا الأخذ عن العرب القاطنين بالحواضر، إضافة إلى رفضهم الأخذ عن العرب البدو الذين اختلط لسانهم بالأعاجم، وقد رفضوا و ذموا و عابوا على كل من أخذ عن هؤلاء العرب، وقد اعتبروا أن القياس على الشاذ و الناذر من العيوب التي تعيب النحو العربي و قواعده .

الفصل الأول: مصطلح القياس أصوله وحدوده

أولا: تعريف القياس

ثانيا: أركان القياس وشروطها

ثالثا: موقع القياس في التراث النحوالعربي

أولا: تعريف القياس

القياس هو ثاني أصل من أصول النحو، وهو يمثل جانبا من جوانب أصول النحو العربي، ودليلا من أدلة النحو العربي المعتمد عليها في سنّ القواعد اللغوية؛ والقياس قديم في النحو العربي أخذ به العديد من النحاة الاوائل وتوسعوا فيه.

القياس لغة:

جاء لابن منظور(ت 711هـ-1311م) تعريف القياس لغة: «قاس الشيء يقيسه قيْساً وقيَاساً؛ واقتاسه، وقيّسهُ إذا قدره على مثاله

والمقياس: المقدار. وقاس الشيء يقوسه قوسا والمقياس: ما قيس به. والقيس والقاس: المقدار، يقال قيس رمح ويقال قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما وبينهما قيس رمح، وقاس رُمحٍ، أي قدرُ رمحٍ. "[1]

وقال ابن الانباري(ت 577هـ) فيه: «اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رمح أي قدر رمح."[2]

كما ورد تعريف لغوي للقياس في معجم التعريفات:

1- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد شاذلي، القاهرة، دار المعارف، ط1، مج 5، ص 3793.

2- أبوالبركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، سوريا، مطبعة الجامعة السورية، دط، سنة 1377هـ - 1957م، ص 93.

«القياس: في اللغة: عبارة عن التقدير، يقال: «قست النعل بالنعل إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره "[1]

القياس اصطلاحا:

عرف ابن الأنباري القياس اصطلاحا في قوله: «وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: «هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل: «هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع "، وقيل: «هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع.»[2]

وقال أيضا: «وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[3]

لقد توالت تعريفات عدة بين علماء النحو القدامى فمنهم من قال عن القياس انه معظم أدلة النحو والمعول عليها وهذا ما قد ورد ذكره عند جلال الدين السيوطي(ت 911هـــ): «وهو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب المسائل عليه، كما قيل إنما النحو قياس يتُّبع.

ولهذا قيل في حده إنه علم بمقاييس مستنبطةٍ من استقراء كلام العرب.

ذكر السيوطي قولا: «كلُّ عِلمٌ، فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع في علم آخر."[4]

1- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تحقيق: محمد صدّيق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة، دط، ص 152.

2 – أبوالبركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 93.

3 – المصدر نفسه، ص 45.

4- جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، دط، 1426هـــ، 2006م، ص 203، 204.

وعرف الرماني (384هـ) القياس فقال: «الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول، صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول"[1]

قال المازني: «وهذا هو القياس: ألا ترى أنك إذا سمعت قام زيد أجزت ظرف خالد وحمق بشر وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه مالم تسمع، فهذا أثبت وأقيس إن شاء الله.»[2]

كان المفهوم الاصطلاحي للقياس متداولا بين العلماء إذ قال في حده مهدي المخزومي:

«هو حمل مجهول على معلوم، وحمل مالم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من التعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعابير وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت القياس هو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها."[3]

ومن العلماء من توسع في تعريفه للقياس واعتبره أساس استنباط قواعد اللغة أو الصيغ الكلمات، إضافة إلى هذا اعتبر القياس وشبه بالميزان أو المكيال الذي يبين لنا الصحيح من المزيف وهذا ما ذكره ابراهيم أنيس في تعريفه للقياس إذ قال:

«هو الأساس الذي نبني عليه كل ما نستنبطه من قواعد في اللغة أو صيغ في كلماتها، أو دلالات في بعض ألفاظها. فالقياس بمثابة المكيال أو الميزان الذي يبين لنا الصحيح من الزائف وما يقبل وما يرفض."[1]

1- خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، دط، 1394 هـ، 1974 م، ص221.

2 - محمود أحمد نخلة: أصول النحوالعربي، بيروت، لبنان، دار العلوم العربية، ط 1، 1407 هـ، 1987م، ص 107.

3 - مهدي المخزومي: في النحوالعربي نقد وتوجيه، بيروت لبنان، دار الرائد العربي، ط2، 1406هـ، 1986م، ص 20.

اعتبر القياس عند بعض العلماء اللغويين، ما هو إلاّ محاكاة لن تتم إلاّ إذا أخذ بالقواعد اللغوية والنحوية والصرفية التي وضعت من قبل مؤسسي النحو وهذا ما جاءت به خديجة الحديثي في قولها:

«وما القياس إلا محكاتنا للعرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، ولن تتم لنا هذه المحاكاة إلاّ إذا أخذنا بالقواعد اللغوية والنحوية والصرفية التي وضعها مؤسسو النحو بعد استقرائهم الكلام العربي الأصيل في فصاحتهم وعروبته على اختلاف القبائل المتكلمة به وتعدد مساكنها وتنوعها»[2].

وتقول أيضا: «فالقياس كما يتضح من النصوص المتقدمة: حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل مالم يسمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما. "[3]

وبهذا عرف القياس في أواسط النحو وبين النحاة على أنه: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وحمل مالم يسمع على ما سمع؛ وللتوضيح قد وردت عدة أمثلة عن القياس ومن بينها:

1- «مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع مالم يُسمَّ فاعله، فتقول:

اسم، أسند الفعل إليه، مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والرفع هو مالم يُسمَّ فاعله، والعلة الجامعة هي الاسناد، والحكم هو الرَّفع «[4]

2 – «قاس النحو» لا رجلَ «على «خمسة عشر" وأعطوها حكمها في البناء على الفتح وعلى هذا تكون:

1-لا رجل: فرعا أو مقيسا.

2-وخمسة عشر: أصلا أو مقيسا عليه.

1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الانجلوالمصرية، ط6، 1978م، ص 8.

2-خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه، الكويت، ص 222.

3- المرجع نفسه، ص 221.

4-علي أبوالمكارم: أصول التفكير النحوي، القاهرة، دار غريب، ط1، 2006م، ص 77.

3-والبناء على الفتح: هو الحكم.

4-أمّا العلة الجامعة بين الفرع والأصل فهي على الشكل التالي:

أصل: خمسة عشر «خمسة وعشر «لأن معنى الجمع واضح فيها، ولكن حذفت الواو لفظاً، وبقي معناها، وركب الجزءان تركيبا مزجيا، وأدى ذلك إلى حذف علامة التأنيث من الجزء الثاني اكتفاء بها في الجزء الأول.

هذا هو الأصل والفرع مثله، لأن أصل: لا رجل «لا من رجل «فـ (من) زائدة، تفيد استغراق النفي، ولكنها حذفت لفظاً كما حذفت الواو في الأصل، وبقي معناها، وركبت «لا «مع «رجل «كما ركبت «خمسة «مع «عشر."[1]

وقد عرف القياس في موضع آخر أنه «مساواة فرع لأصل في علة حكمه "[2]؛ إضافة إلى هذا اعتبر القياس في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع «[3]

عرّف سعيد الافغاني القياس فقال «أما القياس نفسه هنا فحمل غير المنقول على المنقول في حكم العلة جامعة وهم يعمدون إليه إذا كان المنقول عن العرب مستفيضاً بحيث يطمأن إلى أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه «[4]

وبهذا القياس في تعريفه اللغوي هو التقدير كما ورد ذكره في معجم لسان العرب وفي عرف العلماء النحويين، أما في العرف الاصطلاحي فهو حمل مجهول على معلوم، وحمل غير منقول على منقول، وحمل الكلام الذي لم يسمع على ما سمع من الأحكام النحوية وذلك

1- محمد خير الحلواني: أصول النحوالعربي، دار البيضاء، الناشر الأطلسي، ط2، دت، ص 91 – 92.

2- محمد خان: أصول النحوالعربي، ص69.

3- علي أبوالمكارم: أصول التفكير النحوي، ص77.

4- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، دط، 1407 هـ - 1987 م، ص؟

بعلة جامعة بينهما، أي حمل فرع على أصل بعلة جامعة بينهما كما سبق ذكره وتعريفه لدى النحاة القدامى والأوائل .

عرف القياس لدى بعض العلماء اللغويين أنه محاكاة للعرب في طرائقهم اللغوية، وحمل الكلام العادي الغير المتداول على الكلام العربي الفصيح وذلك بالاستناد والأخذ من القواعد اللغوية والنحوية والصرفية التي وضعها النحاة الأوائل المؤسسين للنحو والواضعين له قواعده.

ثانيا: أركان القياس:

وضع النحاة للقياس أربعة أركان، منها المختلف في بعض من شروطها، و منها ما قد تعددت مسائله؛ يقول ابن الأنباري في أركان القياس:

«ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع مالم يُسمَّ فاعله فنقول: "اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل "، فالأصل هو الفاعل والفرع هو مالم يُسم فاعله والعلة الجامعة هي الاسناد، والحكم هو الرّفع.»[1]

يوجد في القياس أربعة أركان وهي:

-الأصل: وهو المقيس عليه والذي هو الفاعل.

-الفرع: وهو المقيس، وهو مالم يُسَمَّ فاعله.

-الحكم: هو الرَّفع.

-العلة الجامعة: هي الاسناد [2]

1 – المقيس عليه:

المقيس عليه الذي هو الأصل والفاعل: هو المسموع من الكلام العربي الفصيح وشرطه أن يرد بكثرة عن العرب، فيخرج عن الندور أو الشذوذ، وأن يكون موافقا للقياس بمعنى موافقته لقاعدة نحوية. "[3]

فالمقيس عليه أو الأصل هو الكلام المسموع من العرب أي الكلام الفصيح الذي يرد بكثرة، ومن هنا فللمقيس عليه شروط متبوعة فيه وهذه الشروط هي:

1- أبوالبركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 93.

2- جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 208.

3- محمد خان: أصول النحوالعربي، ص 83.

1 – الشرط الأهم وهو "أن لا يكون شاذا خارجا عن سَنَنِ القياس فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح استحوذ، واستصوب، واستنوق وكحذف نون التوكيد في قوله: اضرب عنك الهموم طارقها ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق، وإنما يليق به الاسهاب والاطناب، لا الاختصار والحذف. «[1]

وبهذا فعلى المقيس عليه أن لا يكون شاذا خارجا عن طريق ونهج القياس.

"كحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله لَهُ زَجَلٌ كأَنَّه صَوْتٌ حادٍ ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على حدّ الوصل، ولا حدّ الوقف؛ لأن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه كما تمكنت في قوله: له زَجَلٌ، والوقف يجب أن تحذف فيه الواو والضمة معاً، فحذف الصلة، وإبقاء الضمة منزلة بين منزلتي الوصل والوقف، لم تعهد قياسا"[2]

«يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة قال أبو علي: «كما جاز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته وما لا فلا. "[3]

وفيما يخص هذا الشرط أن المقيس عليه لا يجب أن يكون شاذا أي أن الشاذ لا يقاس عليه "لا يجيز النحاة القياس على الشاذ "، «وموقف النحاة من الشاذ سماعا ورواية موقف سليم؛ إذ لو فتح باب القياس على المنقول الشاذ لاتسعت دائرة الشذوذ في اللغة فتضطرب قواعدها وتختلط أصولها "[4] وهذا منتهاه أن الشاذ لا يقاس عليه عند النحاة القدامى.

2- لا يقاس على الشاذ نطقا، لا يقاس عليه تركا ـــ نطقا: أي فلا يقال استقوم على استحوذ، وتركاً أي كتركهم ماضي يَدَعُ ويَذَرُ، فلا يقاس عليه ماضي يَتْرُكُـــ من ذلك

1 – جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 209 – 210.
2 – المصدر نفسه، ص 210، 211.
3 – المصدر نفسه، ص 212.
4 – علي أبوالمكارم: أصول التفكير النحوي، ص 99.

امتناعك من (وَذَرَ) و(وَدَعَ)؛ لأنهم لم يقولوهما (أي لم تقل العرب وذر، وودع)، ولا مُنِعَ أن يستعمل نظيرهما، نحو: وَزَنَ، ووَعَدَ، وإن لم تسمعهما أنت "[1]

يقول ابن جني: «فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله من ذلك امتناعك من وذر، وودع، لأنهم لم يقولوهما «[2]

3 – ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس وقد يمتنع على الكثير لمخالفته له [3]؛ أي أنه يمكن للمقيس عليه أن يكون قليلا فيقاس عليه لموافقته للقياس، وقد يمتنع القياس على المقيس عليه إذا كان كثيرا وذلك لمخالفته القياس.

المثال الأول: «قولهم في ثَقِيفٍ، وقُرَيْشٍ، سُلَيْمٍ: ثَقَفيّ، وقرَشِيّ، وسُلَمِيّ؛ فهوـــ وإن كان أكثر من شَنَئِيّ ـــ فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس. ولا يقال في سَعِيدٍ: سَعَدِيّ، ولا في كريم: كرَمِيّ. "[4]؛ هذا المثال مجمله حول عدم القياس على الوارد الكثير لمخالفته للقياس وعبارة ابن جني تدل على هذا إذ يقول:

«وأمّا ما هو أكثر من باب شنئي، لا يجوز القياس عليه لأنه لم يكن هو قياس، فقولهم في ثقيف: ثقفيّ، وفي قريش: قرشيّ، وفي سُليم: سُلميّ. فهذا وإن كان أكثر من شنئيّ فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس فلا يجيز على هذا في سعيد سعديّ، ولا في كريم كرميّ."[5]

هذا فيما يخص المثال الثاني لدى النحويين القدامى في كون أن الكثير في القياس لا يقاس عليه لمخالفته للقياس.

1- جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 215.

2 – أبوالفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مصر، دار الكتب المصرية، دط، 1913 م، ج 1، ص 99.

3 – جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 219.

4 – المصدر نفسه، ص 219.

5 – أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 115.

لقد ذكر النحويين مثال أول سبق هذا المثال فيما يخص القياس على القليل وذلك لموافقته للقياس وهذا ما ذكره ابن جني في كتابه الخصائص إذ قال: «الأوّل قولهم في النسب إلى شنوءة: شنئي؛ فلك ـــ من بعدُ ـــ أن تقول في الاضافة إلى قَتُوبةٍ: قَتَبيّ، وإلى ركوبة رَكَبيّ، وإلى حَلُوبةٍ حَلَبيّ؛ قياسا على شَنَئِي.

وذلك أنهم أجروا فَعُولة مجرى فَعِيلة؛ لمشابهتها إيّاها من عدّة أوجه: أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثيّ؛ ثم إن ثالث كل واحدة منها حرف لين يجري مجرى صاحبه؛ ألا ترى اجتماع الواو والياء رِدْفين وامتناع ذلك في الألف، إلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف، إلى غير ذلك. ومنها أن في كل واحدة من فَعُولة تاء التأنيث ومنها اصطحاب فَعُول وفَعِيل على موضع واحد؛ نحو أَثيم وأَثوم، ورَحيم ورَحُوم، ومَشِيّ ومَشُوّ، ونَهيّ عن الشيء ونَهُوّ.

فلمّا استمرت حال فَعِيلة وفَعُولة هذا الاستمرار، جرت واو شَنُوءة مجرى ياء حنيفة؛ فكما قالوا: حَنَفِيّ قياسا قالوا: شَنَئِيّ أيضاً قياسا. «[1]

4 – المسألة الرابعة وهي أقسام القياس؛ القياس في العربية أربعة أقسام وهي:

حمل الفرع على الأصل

حمل أصل على فرع

حمل نظير على نظير

حمل ضدٍّ على ضدّ أو نقيضّ على نقيض.

وينبغي أن يسمَّى الأول والثالث قياس مساوي، والثاني والثالث قياس الأَوْلى، والرابع: القياس الأَدْوَن ((القياس المساوي؛ أي للمساواة بين المحمول والمحمول عليه، والقياس الأَوْلى؛ لأنه إذا ثبت الحكم للفرع، فالأصلُ أَوْلَى به، والقياس الأَدْوَن؛ لأنه نقيض، وشأن النقيض المباينة في الحكم لا الموافقة.))[2]

1 – المصدر السابق، ج 1، ص 116 .

2 – جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 220.

يقول ابن جني حول حمل الفرع على الأصل:

«واعلم أنَّ العرب تؤثر التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأمّلته عرفت منه قوّة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال؛ ألا ترى أنهم لمَّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدِّه، فَأعطُوا الرّفع في الجمع الواو، والجرّ فيها الياء، وبقي النصب لا حرف له فيُمَازُ بِه، جذبوه إلى الجرِّ فحملوه عليه دون الرفع ثم لمّا صاروا إلى الجمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجرّ، فقالوا ضربت الهنداتِ (كما قالوا مررت بالهندات) ولا ضرورة هنا؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهندات «[1]

ومن أمثلته أيضاً: «إعلال الجمع وتصحيحه؛ حملا على المفرد في ذلك، كقولهم قَيِمٌ، ودَيِمٌ، في: قيمة، وديمة، وزوجة، وثِوَرَةٌ، في: زَوج، وثور "[2]، وفي هذا يقول ابن جني: "ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحدة؛ لأنه أسبق من الجمع ألا تراهم لمّا أعلّت الواو في الواحد، أعلّوها أيضا في الجمع في نحو قيمة وقَيِم، وديِمة ودِيَم، ولمّا صحّت في الواحد صحَّحوها في الجمع، فقالوا: زَوْج وزِوجة، وثَوْر وثِوَرة. "[3]

أمّا فيما يخص حمل الأصل على الفرع الذي سمي القياس الأولى يقول ابن جني فيه:

"نعم وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع؛ ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله، ويصححونه لصحته. وذلك نحو قولك قمت قياما، وقاومت قِوَاما. فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة. "[4]

1 – ابن جني: الخصائص، ص 220.

2 – جلال الدين السيوطي: الاقتراح، ص 220.

3 – أبوالفتح عثمان بن جني: الخصائص، ج 1، ص 112.

4 – المصدر نفسه، ص 113.

وجاء في الاقتراح: «إعلال المصدر: وهو أصل للفعل والوصف على الصحيح المختار؛ فإنّهم لمّا صحّحوا الفعل وهو قَاوَم، صحّحوا المصدر، وهو القِوَامُ، فَسَلِمت العين في المصدر لسلامتها في الفعل.»[1]

قال ابن جني: «ومن ذلك حملهم الاسم- وهو الأصل- على الفعل –وهو الفرع- في باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا بالاسم رُتبة الفعل إلى أن شبّهوه بما وراءه – وهو الحرف- فبنوه؛ نحو أمس، وأين، وكيف، وكم، وإذا، وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرّف (ليس) إلى أنها ألحقت بـــ (ما) فيه، كما ألحقت (ما) بها في العمل في اللغة الحجازية. وكذلك قال أيضا في (عسى): (إنها) منعت التصرُّف لحملهم إيّاها على لعلَّ."[2]

قال أبو حيّان: «ذكر بعضهم أنه إنما اشترط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل؛ لأن العطف نظير التثنية، فكما لا يجوز تثنية المختلفين، لا يجوز عطف المختلفين في الزمان. قال أبو حيان: «وهذا من حمل الأصل على الفرع؛ لأن العطف أصل التثنية، إلا أن يدَّعى أنه في الفعل نظير التثنية في الاسم. "[3]

«وأمّا الثالث: حمل النظير على النظير؛ فالنظير إمّا في اللفظ، أو المعنى، أوفيهما.

من أمثلة الأول حمل النظير على النظير في اللفظ: زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية؛ لأنها بلفظ (ما) النافية.

ودخول لام الابتداء على (ما) النافية؛ حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة والتوكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملا لها على (لا) الناهية من شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُم ﴾.[4]

1- جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 221.
2 - ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 311.
3 - جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 230.
4 - سورة الأنفال، الآية 25.

وقوله تعالى:﴿ ولاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاَ بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾.[1] وحذف فاعل أفعل به في التعجب، لمّا كان مُشَبَّهاً لفعل الأمر في اللّفظ، من شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِرْ ﴾. [2]، أي ما أسمعهم وأبصرهم، والجار والمجرور في موضع رفع؛ لأنه فاعل أسمع."[3]

أماً فيما يخصُّ حمل النظير على النظير في المعنى فقط من أمثلته: «جواز غير قائم الزيدان؛ حملا على ما قام الزيدان؛ لأنه في معناه – وإن اختلفا صورة فإنّ النفي الذي تدل عليه "ما" دلت عليه "غير" –، ولولا ذلك لم يَجُزْ، لأنّ المبتدأ إماً أن يكون ذا خبر ومنها إهمال أن المصدرية مع المضارع؛ حملا على ما المصدرية. "[4]

أما الثالث حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى من أمثلته: اسم التفضيل، و(أَفْعَلَ) في التعجب؛ فإنّهم منعوا (أفعل) التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـــ (أَفْعَلَ) في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب؛ لشبهه بـــ أفعل التفضيل في ذلك قال الجوهري: «ولم يُسْمَع تَصْغيرُه إلاَّ في أملح وأحسن، ولكن النحويون قاسوه فيما عداهما. "[5]

أمَّا الرابع والأخير في أنواع القياس والذي هو حمل النقيض على النقيض (حمل الضِّد على الضِّد) فقد ذكرت فيه أمثلة عدة نذكر بعضا منها:

«النصب بـــ (لم)؛ حَمْلاً على الجزم بـــ (لن) فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل.

وفي (الجُزُولِيَّة): "قد يحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله."

---

1 – سورة آل عمران، الآية 169.

2 – سورة مريم، الآية 38.

3 – جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 230، 231، 232.

4 – المصدر نفسه، ص 233، 234.

5 – المصدر نفسه، ص 234، 235.

مثال الأول: لَمْ يَضْرِبِ الرجلَ ، حمل الجزم على الجرِّ هذا فيما يخص حمل الشيء على مقابله.

ومثال الثاني: اضْرِبْ الرجلَ، حُمِلَ الجزمَ فيه على الكسر الذي هو مقابل الجرّ، من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجرّ في الاعراب هذا في حمل الشيء على مقابل مقابله.

أما فيما يخص حمل الشيء على مقابل مقابل مقابله فمثاله: اضرب الرجل حمل على السكون فيه على الكسر، الذي هو مقابل للجرّ، الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل للسكون. "[1]

لقد تعددت أنواع القياس بين النحويين، و لهذا أجمع النحويون على أربعة أنواع اتفقوا عليها؛ و قد كان للمقيس عيله شروطا متفقا عيها بين النحاة بينما كان مختلفا فيها بين بعض النحاة من بينهم نحاة البصرة و الكوفة.

2 –المقيس:

المقيس هو الركن الثاني من أركان القياس طرح حوله سؤال وجيه وهو: هل يوصف بأنه من كلام العرب أولا ؟

الإجابة حول هذا السؤال يجيب عليها قول ابن جني والذي قال عنه أنه من كلام العرب إذ يقول: «واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس من كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك في قوله: كيف تبنى من ضرب مثل جعفر: ضريب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضَريب، أو ضَوْرب، وضَرْوَب، أو نحو ذلك"[2]

وقال في موضع آخر: «ومما يدلّك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم (يتلاقَون بينهم مسائل أبنيّة التصريف؛ نحو قولهم في مثال (صَمَحْمَح) من الضرب: (ضَرَبْرَب) ومن القتل (قَتَلْتَلْ) ومن الأكل (أَكَلْكَلْ) ومن الشرب (شَرَبْرَب) ومن الخروج (خَرَجْرَجْ) ومن الدخول (دَخَلْخَل) فقال لك قائل: بأيّ لغة كان

1- جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 236، 237.

2 - ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 114.

هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بُداً من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف فكل ما قيس على كلامهم فهومن كلامهم، ولهذا قال من قال في العجَّاج ورؤبة: إنهما قاسا اللغة وتصرّفا فيها، وأقدما على مالم يأت به من قبلهما. وقد كان الفرزدق يُلْغِزُ الأبيات ويأمر بإلقائها على ابن أبي إسحاق. "[1]

لقد اعتبر النحويون المقيس هو من كلام العرب و مما يدل على ذلك قول نحاة العرب «ما قيس على كلام العرب، فهومن كلام العرب، ويدل له ما ساقه من كلام المازني. قال: «ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل، ولا مفعول؛ وإنما سمعت البعض فقِسْتَ عليه غيرَه، فإذا سَمِعتَ (قام زيدٌ)، أجزت: ظَرُفَ بِشْرٌ، وكرم خالدٌ."[2]

وبهذا عدّ كل ما قيس في كلام العرب فهومن كلامهم وهذا ما اتفق عليه نحاة العرب القدامى؛ جاء في المنصف لابن جني «وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان: ما قيس على كلام العرب فهومن كلامهم. ومالم يكن في كلام العرب، فليس له معنى من كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ؟

وهذا هو القياس. ألا ترى أنّك إذا سمعت ((قام زيد)) أجزت أنت ((ظَرُفَ خالد، وحَمُقَ بِشْرٌ)) وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كلِّ فاعل ومفعولٍ وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلا وقِستَ عليه مالم تسمع. فهذا أثبت وأقيس إنشاء الله."[3]إضافة إلى كل هذا قول ابن جني: «اللغات على اختلافها كلها حجة، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ. "[4]يعد المقيس من كلام

1 - المصدر السابق، ص 360، 368، 369.

2 - جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 239.

3 - ابن جني: المنصف شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، القاهرة، وزارة المعارف العامة، إدارة الثقافة العامة، إدارة إحياء التراث القديم، ط 1، 1373 هـ، 1954م، ج1، ص 180.

4 - سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 111.

العرب، وذلك بجزم النحاة القدامى على أن كل ما قيس من الكلام العرب فهومن كلامهم وهذا الأمر لا خلاف فيه.

3 – الحكم:

الحكم هو الركن الثالث من أركان القياس النحوي والمثبت في الاستعمال عن العرب؛ قال في حدّه علي أبو المكارم: «إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه. "[1]

لقد ورد في الحكم مسألتان؛ أولهما أن الحكم مثبت في الاستعمال عن العرب، ومثبت بالقياس والاستنباط، وهذا ما تحدث عنه جلال الدين السيوطي في قوله:

«إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت استعماله بالقياس والاستنباط.

ظاهر كلامهم: نعم. «واستدل يقوله هذا بقول ابن جني: «من ذلك أن تقول: إذا كان اسم فاعل على قوة تحمُّله للضمير – متى جرى على غير من له – صفة أو صلة، أو خبراً، لم يتحمل الضمير، فما ظنُّك بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ فإنه الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات. "[2]

أما المسألة الثانية المطروحة هي اختلاف النحاة في القياس على الأصل المختلف في حكمه، إذ يقول ابن الأنباري: «اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك: فذهب قوم إلى أنه جائز، وذلك مثل أن يستدل على أن إلاّ تنصب المستثنى فيقول: حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـــ (يا) في النداء، فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه فمنهم من

1 – علي أبوالمكارم: أصول التفكير النحوي، ص 114.

2 – جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص245، 246.

قال العامل (يا)، ومنهم من قال فعل مقدر بعد (يا)، وتمسكوا في الدلالة على جواز ذلك (بـــ) أن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه.[1]

ومن هنا نفهم أن القياس على الأصل المختلف في حكمه فيه اختلافان، منهم من أجاز القياس عليه، وهذا بدليل أن المختلف فيه إذا قام دليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه.

أما فيما يخص من منعوا القياس على الأصل المختلف في حكمه، فقد برّروا ذلك بأن المختلف فيه يكون فرعاً لغيره، فكيف يكون أصلا لفرع، وهذا ما أجاب عنه ابن الانباري بأنه غير صحيح، وذلك بأنه يجوز أن يكون هذا فرعاً لأصل وأصلا لفرع آخر وهذا ما جاء عن ابن الأنباري إذ يقول: «وذهب قوم إلى أنه لا يجوز، في الدلالة على أنه لا يجوز بـــ (أنه لو جاز القياس / على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال وذلك أن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلا والفرع ضد الأصل ؟) وهذا ليس صحيح: لأن المسألة يجوز أن تكون فرعا لشيء و أصلا لشيء آخر؛ فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل، وكذلك (لاتَ) فرع على (لا)، و(لا) فرع على (ليس)، فـــ (لا) أصل لـــ (لاتَ) وفرع لـــ (ليس) ولا تناقض في ذلك. وإنما يقع التناقض أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً، وأما من الوجهين المختلفين فلا تناقض في ذلك.»[2]

وبهذا يعتبر الحكم هو الركن الثالث في القياس، والمثبت في الاستعمال عن العرب، ومثبت بالقياس والاستنباط؛ والذي ظهرت فيه قضية اختلف فيها ألا وهي قضية القياس على الأصل المختلف في حكمه، والتي أجازها بعض ومنعها بعض آخر.

1 – أبوالبركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 124، 125.

2 – المصدر نفسه، ص125.

4 – العلة:

هي رابع ركن في القياس، والسبب الذي يوجب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه بتحصيل قاعدة [1]، وهي المحور الأساسي في القياس والنحو والتي تبرر الحكم وتوجبه، والنحاة يعللون لإعرابهم بالعلة الظاهرة أو المقدرة مثال ذلك: ماحكم نائب الفاعل ؟

فالفاعل أصل، ونائب الفاعل فرع، والعلة الموجبة هي الاسناد، وحكم الفاعل الرفع، فيكون حكم نائب الفاعل الرفع.[2]

تقول خديجة الحديثي عن العلة: «أما الركن الرابع وهو الأخير من أركان القياس: فهو العلة: وهي الصفة أو المميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه. مثال ذلك أن للفاعل وضعا خاصا في الجملة، فإذا تحقق هذا الوضع في أية كلمة صارت فاعلا واستحقت الرفع، ففي قولنا: سافر زيدٌ مثلا كلمة زيدٌ دلت على من وقع منه الفعل، وكل كلمة دلت على ذلك فهي فاعل، فالعلة لاعتبارنا: زيدٌ فاعلا هنا وقوع الفعل منه لذلك حكمنا له بالحكم النحوي الذي هو الفاعلية.

ثم نقول: إنّ كلمة زيدٌ مرفوعة لأن كل فاعل مرفوع فقولنا: (كل فاعل مرفوع) هي العلة في رفع زيدٌ، لذلك حكمنا لزيد بالحكم الذي هو الرفع. "[3]

ومنه ما جاء عن أبو القاسم الزجاجي عن العلة إذ قال: «أقول أولا إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليست هذا من تلك الطريق."[1]

---

1 – ينظر محمد خان: أصول النحوالعربي، ص 100.

2 – ينظر المرجع نفسه، ص 100 – 111.

3 – خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه، ص 317.

يقول ابن جني: «اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك علل الفقه وذلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيَّة عنا، غير بادية الصفحة لنا"[2]

قال صاحب (المستوفي): «إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنّها غير مدخولة، ولا متسمَّحٌ فيها"[3]

ومن هنا إلى أقسام العلل والتي تنوع النحاة فيها وتفرد بعض منهم بنظريته الخاصة للعلة وأقسامها؛ ومن أقسام العلة الأكثر تداولاً قسمت إلى صنفين، الصنف الأول على حدِّ جلال الدين السيوطي فيه أربعة وعشرين نوعا الأكثر تداولاً؛ يقول أبوعبد الله الحسين بن موسى الدِّينوري الجليس في كتابه (ثمار الصناعة):

«اعتلالات النحويين صنفان:

علة تَطْرِدُ على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

وعلة تُظهر حِكْمَتهم، وتكشف عن صِحَّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة الشُّعَب، إلاَّ أنَّ مدار المشهورة منها أربعة وعشرين نوعا وهي: علة سَمَاع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فَرْق، وعلة التوكيد، وعلة التعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قُرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار،

1 – أبوالقاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط 3، 1399 هـ، 1979م، ص 64.

2 – ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 48.

3 – جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 249.

وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أَوْلى. "[1]

لقد تداول النحاة شرح هذه الأنواع منهم شرح ابن كلثوم في تذكرته، فقال:

«علة السماع: مثل قولهم: امرأة ثَدْيَاءُ، ولا يقال رجلٌ أثدى. وليس لذلك علة سوى السماع.

علة تشبيه: مثل إعراب المضارع لمشابهة الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

وعلة استغناء: كاستغنائهم بـــ (تَرَكَ) عن (وَدَعَ)

وعلة استثقال: كاستثقالهم الواو في (يَعِدُ)؛ لوقوعها بين ياء وكسرة.

وعلة فَرْق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى.

وعلة توكيد: مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه

وعلة تعويض: مثل تعويضهم الميم في اللهُمَّ من حرف النداء.

وعلة نظير: مثل كسرهم أحد الساكنين إذا اِلتقيا في الجزم حملا على الجرّ، إذ هو نظيره.

وعلة نقيض: مثل نصبهم النكرة بـــ (لا) حملاً على نقيضها (إنَّ).

وعلة حَمْل على المعنى: مثل (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ)؛ ذكّر فعل الموعظة، وهي المؤنثة؛ حَمْلاً لَها على المعنى، وهو الوَعْظُ.

وعلة مُشَاكلة: مثل قوله: (سَلاسَلاً وأغلالاً).

1 - المصدر السابق، ص 256، 257.

وعلة معادلة: مثل جَرِّهم ما لا ينصرف بالفتح؛ حَمْلاً على النصب، ثم عَادَلوا بينهما، فَحَمَلُوا النصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم.

وعلة المجاورة: مثل الجرّ بالمجاورة في قولهم: جُحْرُ ضَبٍّ، وضَمَّ لام (لله) في (الحمدُ لُله) لمجاورتها الدال.

وعلة وجوب: وذلك تعليلهم رفع الفاعل ونحوه.

وعلة جَوَاز: وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة؛ فإنّ ذلك علة لجواز الإمالة فيما أُمِيلَ، لا لوجوبها.

وعلة تغليب: مثل (وكَانَتْ من القانِتينَ).

وعلة اختصار: مثل باب الترخيم، و(لَمْ يَكُ).

وعلة تخفيف: كالإدغام.

وعلة أصل: كـــ (اسُتَحْوَذَ)، و(يُؤَكْرِمُ)، وصرف مالا ينصرف.

وعلة أَوْلَى: كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

وعلة دلالة الحال: كقولهم المُسْتَهِلُّ: الهلاَلُ؛ أي هذا الهِلالُ، فحذف لدلالة الحال عليه.

وعلة إشعار: كقولهم في جمع مُوسَى: مُوسَوْنَ؛ بفتح ما قبل الواو؛ إِشعاراً بأن المحذوف ألفٌ.

وعلة تضاد: مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها: متى تقدَّمت، وأكّدَتْ بالمصدر، أو بضميره، لم تُلْغَ أصلاً، لِمَا بين التأكيد والإلغاء من التضاد."[1]

1 – جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، الصفحات 257، 258، 259 265.

وفيما يخص علة التحليل قال الشيخ شمس الدين الصائغ: «قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين، كابن الخشَّاب البغدادي، حاكيا لها عن السَّلف، في النحو الاستدلال على اسمية (كيف) ينفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلامٌ، ونَفْي فعليتها؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصلٍ، فَتَحَلَّلَ عقد شُبَه خلاف المدَّعي. "[1]

أمّا فيما يخص الصنف الثاني ذكر ابن سرّاج في قوله: «واعتلالات النحوية على ضربين: ضرب منها مؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لَمِ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحاً قلبتا ألفاً"[2]

وقال ابن جني في العلة: "وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه هذا الذي سمّاه علّة العلّة إنما هو تجوَز في اللفظ، فأمّا في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة؛ ألا ترى أنه إذا قيل له: فلِم ارتفع الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه، ولوشاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيدٍ من قولنا قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن العلّة التي ارتفع لها الفاعل. وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله، أي بإسناد الفعل أليه.»

أما أقسام العلة عند أبي القاسم الزجاجي فهي على ثلاثة أقسام:

علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية؛ يقول أبو القاسم الزجاجي: «وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية."[3]

1 – المصدر السابق، ص 266، 267.

2 – أبوبكر بن السرّاج: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1417هـ – 1997م، ج 1، ص 35.

3 – أبوقاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 64 .

1 – علل تعليمية: وهي على حد أبو القاسم الزجاجي هي التي توصلنا إلى تعلم الكلام العربي الفصيح وهذا ما جاء في قوله: «فأما التعليمية فهي التي يتوصَّل بها إلى تعلُّم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه، مثال ذلك أنا سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما اشبه ذلك، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم، وإن قيل: بم نصبتم زيداً ؟ قلنا: بإنَّ: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك قام زيد، إن قيل: لم رفعتم زيداً ؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به / فرفعه. فهذا وما اشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب. "[1]

2 – علل قياسية: يقول أبي القاسم الزجاجي: «فأما العلَّة القياسية فأن يقال لمن قال نصبتم زيدا بإنَّ، في قوله إن زيدا قائم: ولمَّ وجب أن تنصب((إنَّ)) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لمَّا ضارعته فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك."[2]

3- علل جدلية نظرية: «وهي العلل التي بدأها الزجاجي لشرحها إذ يقول: «وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب ((إنَّ)) بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيِّ الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أو المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة ؟ (وحين)شبهتموها بالأفعال أي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله لأنه هو الأصل وذلك فرع ثان ؟ فأيّ علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس اطرد لكم في ذلك ؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله،

1 – أبوقاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 64 .

2 – المصدر نفسه، ص 64.

هلاَّ أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبَّه به في قولكم ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك و لم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم إن زيداً يركب وإن عبد الله ركب / أرأيتم فعلا وقع موقع الفاعل بدلا منه نائباً عنه ؟ ما رأى كلامك إلاَّ نقيض بعضه بعضاً."

هذه التساؤلات التي بدأها عن باب إنَّ ماهي إلاّ تساؤلات طرحها لرؤيته أن كلامهم ما هو إلاّ نقيض بعضه بعض؛ ويقول بعد ذلك: «وكل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر. "[1]

وبهذا باب العلة واسع المجال وفيه مسائل متعددة ومختلفة، والحديث فيها واسع سأذكر بعضا منها.

بداية مع العلل الموجبة والموجزة والتي تحدث عنها ابن حني في قوله: "اِعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها؛ كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، جرّ المضاف إليه، وعير ذلك. فَعِلَلُ هذه الداعيةُ إليها موجبة لها، غير مقتَصَر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمَّى علَّة، وإنّما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّزُ من ذلك الأسباب الداعية إلى الإمالة، هي علَّة الجواز، لا علَّة الوجوب

ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتِّم الكلام بها، فتكون حينئذٍ مخيراً في جعلك تلك النكرة – إن شئت – حالا، – وإن شئت – بدلا؛ فتقول: مررت بزيدٍ رَجُلٍ صالحٍ، على البدل، وإن شئت قلت: مررت بزيد رجلا صالحاً، على الحال فقد زالت عنك إذاً

1- المصدر السابق، ص 65.

شناعة هذا الظاهر، وآلت بك الحال إلى صِّحة معنى ما قدَّمته: من كون الشيء علَّة للجواز لا للوجوب. فاعرف ذلك وقسه؛ فإنه باب واسع.»[1]

أما المسألة الثانية هي دور العلة: يقول ابن جني: «هذا موضع طريف. ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو: ضَرَبْن، وضَرَبْت إلى. أنه لحركة ما بعده من الضمير: يعني مع الحركتين قبل"[2]

ويقول أيضا: "ومثله ما أجازه سيبويه في جرّ (الوجه) من قولك: هذا الحسَنُ الوجهِ. وذلك أنه أجاز فيه الجرّ من الوجهين: أحدهما طريق الضافة الظاهرة، والآخر تشبيه بالضارب الرجل.. ونحوه مما كان الثاني منها منصوبا؛ لتشبيههم إيّاه بالحسن الوجه»[3]

"ويريد ابن جني من دور الاعتلال: أن يعلل الشيء بعلة معللّة بذلك الشيء. والدَّوْر بين الشيئين: توقف كل منها على الآخر، وهذا من مصطلحات المتكلمين، ولهم فيه تقاسيم وبحوث."[4]

1 - ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 164،166.
2- المصدر نفسه، ص 183.
3 - المصدر نفسه، ص183.
4- جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص297.

ثالثا : موقع القياس في التراث النحوي العربي .

بعد نشأة النحو وظهوره على يد أبي أسود الدؤلي، وتطوره على يد نابغة من العلماء النحويين واللغويين، الذين وضعوا أسسه وأرسوا له قواعده ونظرياته؛ ظهرت بعض اللّهجات المختلفة خارجة عن سنن قواعد اللغة العربية، والتي حاول النحاة ضبطها وذلك بإعطائها أحكاما وقوانينا، ولهذا بذل النحاة فيها جهدا كبيرا من أجل إرساء الكلام العربي والاحاطة به قدر الإمكان، وهذا كله حتى لا يخرج عن سنن قوانينهم شيئا من الكلام العربي ولا يَشَذُّ عنهم، ولذلك ظهرت بعض الأمور الشاذة والتي استثنوا فيها؛ يقول في هذا الأمر سعيد الأفغاني :"استقرى مدوّنو النحو ما وصلهم من كلام العرب وراعوا الحكم السائد في الأعم الأغلب منه، فدققوا علله وصنفوها ثم وضعوا قوانينهم المطَّردة . ولا شك في أن بعض المنقول من مختلف اللهجات يخرج عن هذه القوانين، فحاول النحاة تسجيله وتذييله بعض أحكامهم باستثناءات وتفريعا، وبذلوا في ذلك جهدا صادقا حتى لا يشذّ على قوانينهم شيء ذو بال، وحتى تكون محيطة بكلام العرب على قدر الإمكان . ومع ذلك شذت على استثناءاتهم وقيودهم بعض نوادر لا قيمة لها؛ وانما العبرة بما اطرد في أكثر كلامهم ."[1]

ومن أجل هذا لجأ النحاة إلى القياس وذلك منذ بداية ظهور النحو والتأسيس له وهذا ما جاء به ابراهيم أنيس في قوله : «وقد لجأ النحاة إلى القياس منذ وضعوا أسس علم النحو وبدأ التأليف فيه "[2]

1- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص 79.

2- من أسرار اللغة، ابراهيم أنيس، مصر القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، سنة 1978، ص8.

«وقد شهد النحو نحاة بنو منهجهم في دراسة النحو على القياس، ودعوا لانتهاجه، وكان منهم من صاحب النحو منذ نشأته، كعبد الله بن أبي اسحاق الذي روى من أرخ له «أنه كان شديد التجريد للقياس "[1]؛ ومن هذا القول وقول العديد من النحاة الذين رجحوا أن أول من قاس النحو وبعج للقياس، وكان أكثر تجريدا للقياس هو عبد الله بن أبي إسحاق وهذا ما جاء عنه إذ يقال :»إن ابن أبي إسحاق كان أشد تجريداً للقياس "[2]

إضافة إلى أبي إسحاق تلميذه عيسى بن عمر الثقفي الذي رجع إليه تأسيس القياس فقد قيل في حده هو وأبو إسحاق :" عبد الله أعلم أهل وأعقلهم وفرع النحو وقاسه وقد اشتهر تلميذه بذلك أيضا"[3] .

يرى الدكتور شوقي ضيف أن ابن أبي إسحاق هو الذي وضع النحو ومدّ القياس مستشهدا بقول ابن سلام :"كان أول من بعج (فتق) النحو ومدّ القياس وشرح العلل" ويقول شوقي ضيف فيه : «وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو، إذ يجعله أول من اشتق قواعده وأول من طرّد فيها القياس، بحيث يُحْمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم"[4]

من الدليل على قياس أبو إسحاق «حين سأله يونس : «هل يقول أحد : الصويق –يعني السويق؟، قال : «نعم، عمرو بن تميم تقولها . وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس "[5]وهذه العناية بالقياس تأخذنا إلى النظر والتأمل مصطلح القياس الذي وجد منذ القدم عند ابن أبي اسحاق وهذا ما قاله يونس فيه : «لوكان في الناس اليوم أحد لا يعلم

1- مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ، ص 21.

2- القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافي : أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط 1، سنة 1374 هـ - 1955 م، ص 20.

3 - محمد عيد : أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، القاهرة، عالم الكتب، ط 4، سنة 1410 هـ 1989 م ص 69.

4- شوقي ضيف، المدارس النحوية، كورنيش النيل –القاهرة، دار المعارف، ط 7، ص 23.

5 - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص73.

إلا علم ابن أبي اسحاق يومئذ لضحك منه . ولوكان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظر نظره لكان أعلم الناس "[1].

وقد رجح البعض منهم من رجح أن أول من أسس العربية وظهر على يده القياس هو أبو أسود الدؤلي وذلك لتأسيسه النحو وهذا ما قاله عنه ابن سلام الجمحي يقول في مقدمة طبقاته : «وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي. "[2]

وبهذا يعد القياس قديم في العربية لجأ إليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله، ومنذ أن بدأوا التأليف فيه بعدا صار علما قائما بذاته وجد القياس في أواسط النحاة بالصورة السهلة المفهومة في زمانهم لا على الصورة التي وصلت إلينا بما أحاطها من تفصيل وتعقيد ومناقشات ومقارنات التي جعلت منه علما صعبا ذا فروع وأحكام.[3]

ظهر في القياس العديد من النحاة الذين ألفوا وتكلموا فيه وكانوا الأوائل والسباقين فيه، والذين عدوه من أدلة النحو، ومنهم من اعتبر القياس بأنه النحو كله من بينهم: عيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، ويونس بن الحبيب، وسيبويه والكسائي والفراء، يقول ابراهيم أنيس في هذا :

«وقد شهد النحو نحاة بنوا منهجهم في دراسة النحو على القياس، ودعوا لانتهاجه، وكان منهم من صاحب النحو منذ نشأته، كعبد الله بن أبي اسحاق الذي روى من أرخ له «أنه كان شديد التجريد للقياس "، وكغيره من كبار النحاة الأولين، كعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، ويونس بن الحبيب، وسيبويه والكسائي والفراء ."[4]، فمن قياس عيسى بن عمر

1- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 73-74.
2- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه،ص224.
3 - ينظر المرجع نفسه، ص 224.
4- مهدي المخزومي : في النحوالعربي نقد وتوجيه، ص 21.

الثقفي والذي هومن أهم تلامذة عبد الله بن أبي إسحاق، أنه مضى على هدى شيخه يطرد القياس ويعممه «ومن أقيسته ما حكاه سيبويه عنه أنه كان يقيس النصب في كلمة ((يا مطرا)) في قول الأحوص:

سلامُ الله يا مطراً عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

على النصب في كلمة ((يا رجلا)) وكأنه يجعل مطرا في تنوينها ونصبها كالنكرة قير المقصودة . وكان مثل أبي إسحاق يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس، وكان يصعد في هذا الطعن حتى العصر الجاهلي، من ذلك تخطئته النابغة في قوله:

فبِتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ من الرُّقْش في أنيابها السُّم ناقِعُ

إذ جعل القافية مرفوعة، وحقها أن تنصب على الحال لأن المبتدأ قبلها تقدّمه الخبر وهو الجار والمجرور، وكأن النابغة ألغاها لتقدمها وجعل ناقعا الخبر "[1]؛وبهذا سار القياس إلى أن أصبح متداولا بين النحاة، فمنهم الخليل وأستاذه سيبويه والكسائي والفراء، ومن قياس الخليل أنه «كان يبني القياس على الكثرة المطَّردة من كلام العرب، مع نَصّه دائما على ما يخالفه، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلا، من ذلك أنه كان يرى القياس في عطف المعرف بالألف والام على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعاً، لأنه كان هو المنادى لتقدَّمته أي مثل يا أيها الحارث ورُفع معها صفة لها، أنها مبهمة يلزمها التفسير، فصارت هي والحارث الضم، كأنك قلت يا حارث."[2]

لقد توسعت دائرة القياس في النحو إلى أن أصبح فيه جدالات، فمنهم من أنكر القياس ومنهم من دافع عنه، إلى حدّ اعتباره عند النحاة كأنه هو القياس وهذا ما جاء عند ابن الأنباري في رده على من أنكر القياس إذ قال :"اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق،

1- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 25 -26.
2- المرجع نفسه، ص 53.

لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده : «النحو علم بالمقاييس المستنبطة /من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة "[1]؛ أما الكسائي «لقد كان يؤمن بأن النحو إنما هو ضروب من القياس وما يطوَى فيه من عِلل وحُجج تشدُّه وتقيم أوَده حتى ليقول:

إنما النحو قياس يُتَّبَعْ وبه في كل أمرٍ يُنْتَفَعْ

حقاً إنه توسع في القياس، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة ولا عند الأعراب البدو بل مدَّه ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممن بمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأي البصريين، ولعله من أجل ذلك ألف كتابه في لحن العوام ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن"[2]، ولقد وصل الأمر في القياس إلى حد أن قال بعض النحاة واعتبروا أن كل ما قيس على كلام العرب فهومن كلام العرب أمثال علي الفارسي وابن جني اللذان قالا : «ما قيس على كلام العرب فهومن كلام العرب "[3]

لقد حضي القياس مرتبة عليا في النحو العربي إلى حد صار فيه النحاة يتفاوتون في القياس، فمنهم توسع فيه، وقاس على كل ما وصله من الكلام العربي، ومنهم من كان كثير التشدد والتحرّج فيه، فلا يقيس إلا على الغالب والكثير؛ ولهذا تفاوت النحاة في الأخذ من القياس، "فقد يكون قياسا مبنيا على أساس التشابه بين المقيس والمقيس عليه، وقد يكون قياسا مبنيا على اشتراك المقيس والمقيس عليه في علة ظنوا ان الحكم النحوي قائم عليها ومن هنا أسهبوا في الكلام على العلل، وهما منهم أن العرب كانوا يبنون عليها أحكام لغتهم، وغلو في ذلك غلوا جعلهم يبدعون في فلسفة القياس وأنواعه النظرية "[4]، وقد ألف النحاة في القياس وأبدعوا فيه ومن بينهم النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه منهم أبو الحسن سعيد بن

1- أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 95.
2 - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 176.
3- ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ص 12.
4- المرجع نفسه، ص 22.

مسعدة الأخفش الأوسط الذي ألف في القياس كتاب (المقاييس)[1]، «وممن تكلم في القياس أبو عمر الجرمي صالح بن إسحاق فهو مع مخالفته لسيبويه في القياس كان يرى أنه ينبغي أن يقتصر في النحو على السماع الصحيح والقياس عليه دون الاتيان بصور متعددة لم يرد لها مثيل عن العرب فلم يكن يحبذ قياس مالم يرد على ما ورد لمجرد التمرين والتدريب لأن هذه التمرينات لا تفيد في تعلم العربية"[2]

تداول النحاة القياس وتوسعوا فيه وفي نظرياته إلى حد أنهم اختلفوا في بعض من قواعده من بينها أنهم اختلفوا في الأصل الذي هو المقيس عليه وفي شروطه ن وقد كان جل اختلافات النحاة حول المطرد والشاذ وفيما سمع عن العرب، ولهذا قسم بعض العلماء الظواهر اللغوية القياسية – التي عدها بعض النحويون أنواع القياس- إلى أربعة أقسام:

«1 – المطرد في القياس والسماع وهو أكثر اللغة، ولا جدال في الأخذ به وترسمه

2 – المطرد في السماع شاذ في القياس: وهو الذي يمثل قدرا كبيرا من أساليب مروية عن الفصحاء.

3 – المطرد في القياس الشاذ في السماع : ويندرج تحت هذا كل ما يمكن أن يعن للمولدين من اشتقاقات جديدة لم تسمع من قبل في الأساليب المروية عن العرب الفصحاء. وقد أجاز هذا النوع بعض اللغويين، وأباه البعض الآخر.

4 – الشاذ سماعا وقياسا: وهوما أجمعوا على رفضه"[3]

توسع النحاة في أنواع القياس وتفرد البعض منهم برأيه الخاص، ومن بين هؤلاء أبي بركات الأنباري الذي قسم القياس إلى ثلاثة أقسام : قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد،

1- ينظر : خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه، ص 228.
2- المرجع نفسه، ص 228.
3- ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ص13-14.

وهذا ما جاء في قوله إذ قال : «اعلم ان القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد.

فأما قياس العلة فهو المعمول به بالإجماع عند العلماء كافة.

وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء.

وأما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء."[1]

قياس العلة: يقول ابن الأنباري فيه :

«اعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الاسناد.

ويستدل على صحة العلة بشيئين : التأثير وشهادة الأصول .

فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها، وذلك مثل أن يدل على بناء الغايات على الضم باقتطاعها عن الإضافة

وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء "كيف؟" و"أين؟" و"أيان؟" و"متى؟" لتضمنها معنى الحرف"[2]

وأما قياس الشبه: يقول ابن الأنباري:

«اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل. وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم .

1- أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 105.
2- المصدر نفسه، ص 105-106.

وبيان ذلك أن تقول: (يقومُ) فيصلح للحال والاستقبال. فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال، كما أنك تقول: (رجلٌ) فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت (الرجل) اختص برجل بعينه؛ فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه"[1]

وقياس الطرد : قال ابن الأنباري فيه :

«اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الاحالة في العلة . واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة، لأن مجرد الطرد لا يوجد غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعد التصرف لا طْرد البناء في كل فعل غير متصرف

وقد ذهب قوم إلى أنه حجة، واحتجوا على ذلك بأن قالوا «الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض، وهذا موجود ها هنا"

فأما قولهم: "الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض" فلا حجة لهم (فيه) فإنهم جعلوا الطرد دليلا على صحة العلة، وادعوا ها هنا أنه العلة نفسها. فليس من ضرورة أن يكون هو العلة، بل ينبغي على قولهم أن يبينوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد، لأن الطرد نظُر بان بعد ثبوت العلة وكان ينبغي أن يبينوا العلة / ثم يطردوها"[2]

لقد نشأ حول القياس جدال، فيه أخذ ورد بين من أجاز ومنع أوبين من جدد وحافظ، إلى أن اتنها الأمر بنشوء وظهور مدرسة للقياس لها نظامها وأساسها الخاص بها؛

1- أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 107-108.

2- المصدر نفسه، ص 110-111-112.

"حاولت هذه المدرسة فرض سيطرتها حتى على أصحاب اللغة فخطؤوا بعض الشعراء الجاهليين والاسلاميين وحكموا على أبيات بالشذوذ لعدم انطباقها على قواعدهم ."[1]

عرف القياس منذ القدم وقد رجح إلى أنه ظهر ونشأ مع بداية نشأة النحو وظهوره، وبهذا يعد القياس من أهم الأصول النحوية، وأساسا مهما في النحو وقواعده، ولهذا لقد برز في القياس مجموعة من النحاة الذين اهتموا بالقياس ودرسوه إلى حد أهم أبدعوا فيه، وقد وصلت رتبة القياس في النحو إلى حد أن اعتبر بعض النحاة القياس هو النحو كله من بينهم أبو البركات الأنباري والكسائي وابن جني والفارسي، وما إلى ذلك من النحاة الذين اهتموا بالقياس وأبدعوا فيه.

توسعت دائرة القياس في التراث النحوي العربي، وتوسع النحاة في التأسيس لقواعده ونظرياته إلى حد أنهم اختلفوا في بعض من نظريته وقواعده مثل اختلافهم في المطرد والشاذ، فلقد كثرت الآراء واختلفت بين النحاة وكثر الجدال فيه، وهذا ما نشب بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة وهذا ما سيشار إليه لاحقا وفي ذلك حديث.

كان لنشأة القياس النحوي العربي أثر بالفقه الاسلامي؛ النحاة يقرون بأنهم أخذو في أصولهم أصول الفقه عند الفقهاء، فهم يقرون بأنهم سلكوا في أصولهم واحتذو بأصول الفقه عند الحنيفة، وفي هذا يقول ابن جني : «اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا ألفاظهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النفس"[2]

لقد كان النحويون في حديثهم عن القياس وعن قواعده أثر بعلم الفقه، فمن النحاة من كان في مؤلفاته يفرد حديثا عن أصول الفقه، ويعقد فيه فصولا عدة، من بينهم ابن الأنباري وجلال الدين السيوطي، إذ يقول في هذا الشأن سعيد الأفغاني :

1- سعيد الأفغاني: في اصول النحو، ص 73.

2- أبوالفتح ابن جني : الخصائص، ص 48.

«هذا في المئة الرابعة، واستمر الحال بعده فهذا كمال الدين بن الأنباري من أهل المئة السادسة يضع كتابه (لمع الأدلة) ليكون للنحو بمثابة (علم الأصول) للفقه، عقد فيه فصولا عدة للقياس وأنواعه، كما كان فعل علماء الفقه وأصوله ن ثم جاء السيوطي في المئة العاشرة يؤلف كتاب (الاقتراح) ويذكر أنه : ((بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ورتبته على نحو أصول الفقه في الابواب والفصول والتراجم)) وقد ذكر ابن الانباري أنه ألحق بعلوم الأدب ((علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى عير ذلك حد أصول الفقه، فان بينهما من المناسبة مالا خفاء به لأن النحو معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول"[1]

وقد رأى بعض الباحثين أن القياس هو طريقة عقلية منطقية، وقالو أن الفقهاء الذين تزعموا الحركة المنطقية العقلية في القياس هي المعتزلة، وهذا ما جاء به سالم نادر عطية إذ يقول «والقياس طريقة عقلية منطقية عملية، فهو أداة للعقل يستنبط بواسطته ما كان مجهولا، وقد تزعم الحركة العقلية المنطقية نحويو المعتزلة . فقد حكموا العقل فشكوا، وبحثوا، وجربوا، وخرجوا على الناس باستدلالات ومقاييس أثارت حولهم ضجة شنها عليهم نحوية أهل السنة.

ومن النحويين الذين ينتسبون إلى المعتزلة، سيبويه والفراء وأبو علي الفارسي والرماني وابن جني والزمخشري . حيث كانوا يجنحون إلى مذهب أبي حنيفة الفقهي لأنه يناسب النزعة العقلية التي كانوا ينزعون إليها من حيث التجربة والاستدلال العقلي والشك والقياس. "[2]

القياس النحوي العربي نشأ مع نشوء النحو العربي، وقد كان لنشأته عوامل وعلاقات ساهمت في نشأته من بينها تأثر النحويين بعلم الفقه، وقد تفرد النحاة بآرائهم حول القياس، واختلفوا في بعض من قواعده ونظرياته، إلا ان القياس قد ساهم في نمو وتطور النحو العربي.

1- سعيد الأفغاني، في أصول النحوالعربي، ص 101-102.

2- سالم نادر عطية : الزمخشري وجهوده في النحو، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، سنة 1431هـ - 2010م.

لقد اعتمد النحويون في القياس على مصادر موثوقة في العربية، فكانت من أهم المصادر التي اعتمدوها في القياس المصدر الأول والأهم الذي اعتمد عليه النحويون هو القرآن الكريم، و اعتمدوا على الحديث النبوي الشريف أي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، إضافة إلى «كلام العرب قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما أو نثرا عن مسلم أو كافر "[1]، و الكلام المثبت عن العرب وعلى من يوثق بفصاحته

أما المصدر الأول والذي اتفق النحاة عليه، وعلى أنه من أهم المصادر والأصول التي يعتمدون عليها في القياس، والاستشهاد هو القرآن الكريم؛ فقد نزل القرآن الكريم بلغة قريش التي تعد من أفصح اللغات.

«وكلما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحادا، وقد أجمعوا على الاحتجاج بالقراءات الشاذة العربية، إذا لم تخالف معروفا، بل لو خالفته يحتج به في ذلك الحرف بعينه ."[2]

لقد اعتمد النحويون على القرآن الكريم و عدوه المرجع والمصدر الأول الذي يستقى منه أصول القياس وقواعده، فقد أولى المسلمون اهتماما كبيرا بالقرآن الكريم، وقد عمد اللغويون بالأخذ منه في استشهاد اهم والتي من بينها النحوية، ومنه كان يستقى الخطأ والصواب .

أما المصدر الآخر الذي عمد فيه اللغويون والنحويون في الأخذ به في القياس والشواهد الحديث النبوي الشريف والذي يراد به «ما اشتمل على أقواله صلى الله عليه وسلم، لوما ورد عنه من فعل أو تقرير أو ما عدا ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين، وقد ضمّ إليه ما

1- بكر عبد الكريم : أصول النحوفي ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، الجزائر – القاهرة –الكويت، دار الكتاب الحديث، ط 1، سنة 1999م ، ص95.

2- المرجع نفسه، ص95.

ورد عن الصحابة وهكذا أخذت أقوال هؤلاء الصحابة حكم الأقوال المعروفة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج به في اثبات لفظ لغوي، أو قاعدة نحوية."[1]

لقد عمد النحويون في القياس على الحديث النبوي الشريف، حيث أجاز بعض النحويون الأخذ بالحديث المروي بالمعنى وقد رفضه البعض، إلا أن الفقهاء قد حرصوا على سلامة الحديث النبوي الشريف، وذلك وفق شروط معينة فيه؛ وبهذا كان المرجع والمصدر الثاني بعد القرآن الكريم في سن قواعد القياس وأصوله .

أما المصدر الثالث هو كلام العرب الفصيح، والذي عمد النحويون فيه بالأخذ بالكلام المسموع عن العرب الفصحاء من البوادي، إلا أن النحويين اختلفوا في المكان والعرب الذين يستقى منهم الكلام الفصيح فمنهم من عمد على الكثير المسموع من البوادي كنجد وتهامة ورفضوا الأخذ من العرب القطنين بالحواضر وبعض البوادي التي اختلط لسانها بالأعاجم، والبعض جمعوا كل الكلام العربي الفصيح من كل المناطق سواء من البوادي أومن الحواضر، فأخذوا بالقليل لموافقته للقياس وبالكثير .

1- المرجع السابق، ص 96.

الفصل الثاني: القياس في الخلاف النحوي

أولا: القياس عند نحاة البصرة

ثانيا: القياس عند نحاة الكوفة

ثالثا: الخلاف بين البصريين والكوفيين في القياس

أولا: القياس عند نحاة البصرة:

بدأ القياس عند النحاة البصريين مع بداية نشأة النحو على يد أبو أسود الدؤلي، وكان هدفهم هو التركيز على العصمة اللسان العربي من الخطأ، وتيسير العربية على من يتعلمها، ولهذا كان البصريون حريصون في نقلهم عن العرب، فلقد كانوا يتحرون على كل كلمة نقلوها عن العرب، وهذا ما تحدث عنه سعيد الأفغاني إذ قال:" رسم البصريون خطتهم في النحو بعد أن جعلوا في النحو نصب أعينهم الهدف الذي أليه يرمون، وهو عصمة اللسان من الخطأ، وتيسير العربية على من يتعلمها من الأعاجم. ولذا تحروا ما نقلوا عن العرب ثم استقروا أحواله فوضعوا قواعدهم على الأعم الأغلب من هذه الأحوال."[1]

كان البصريون يعمدون في النصوص القليلة المتناثرة التي لا تشملها قواعدهم، وذلك بعد أن يتحروا عن صحة نقلها عن العرب، نهجوا بها طريقتين: الأولى تأويلها حتى تنطبق عليها القاعدة، والثانية هي أن يهملوها ولا يقيسوا عليها ويجعلوها من المطرد والشاذ، وفي هذا يقول سعيد الأفغاني:

"فإن تناثر هنا وهناك نصوص قليلة لا تشملها قواعدهم سلكوا بها – بعد التحري من صحة نقلها عن العرب المحتج بكلامهم – إحدى الطريقتين: إما أن يتأولوها حتى تنطبق عليها القاعدة، وإما أن يهملوا أمرها لقتلها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها جاعليها من الصنف الذي سموه مطردا في السماع شاذاً في القياس، وذلك مثل (استحوذ ; استصوب)

1- سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو،بيروت،دار الفكر، ص70

و القياس فيها الإعلال مثل (استقال، استجاد، استطال... الخ) فقالوا: تحفظ الكلمات النادرة التي وردت عن العرب في هذا الباب ولا يقاس عليها."[1]

ولقد كان البصريون هم من أمعن في الكلام العربي وأحواله، وهم الذين استنبطوا علله، وحكموا فيها العقل والمنطق لذلك جاءت قواعدهم في النحو و القياس متماسكة ومتناسقة في الجمل؛ ومن النحويين البصريين الذي كان سباقا للقياس وتحدث فيه هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل حضرمي المتوفي سنة 117 للهجرة – كما سبق الذكر له– الذي "كان ملما بالعربية والقراءة إلماماً فيها وكان شديد التجريد للقياس ويقال أنه كان أشد تجريدا للقياس من أبي عمرو بن العلاء»[2]

وقد قيل فيه: "وهو أعلم أهل البصرة وأعقلهم، فرع النحو وقاسه، وتكلم في الهمز حتى حمل فيه كتاب مما أملاه." [3]

كان عبد الله بن أبي اسحاق يعن بالقياس وبالتعليل للقواعد وكان شديد التمسك بتلك القواعد المعللة وكان القياس عليها قياسا دقيقا، وكان يخطئ كل من يخرج وينحرف في تعبيره عنها وهذا ما قاله عنه شوقي ضيف إذ يقول:

" وهو لم يُعن بالقياس على القواعد فحسب، بل عُنِيَ أيضا بالتعليل للقواعد تعليلا يمكِّن لها في ذهن تلاميذه. وجعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها يخطِّئ كل من ينحرف في تعبيره عنها، وكان لذلك كثير التعرض للفرزدق لما كان يورد في أشعاره من بعض الشواذ النحوية، ويذكر الرواة أنه حين سمعه ينشد قوله في مديحه لبعص بنى مروان:

1 – سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 70.

2 – أبوالبركات كمال الدين عبد الرحمان بن محمد الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق ابراهيم السّامرائي، الأردن، مكتبة المنار، ط 3، سنة 1405ه- 1985م ص26.

3 – سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو،ص 37.

وعَضُّ زمانٍ يا بنَ مروان لم يَدَعْ من المال إلا مُسْحَتاً أو مجلَّفُ

اعترضه، لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب لأنها معطوفة – كما يتبادر – على كلمة ((مُسْحتا)) المنصوبة، أو بعبارة أدق لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه. ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يحدث في البيت إقواء يخالف به حركة الرَّوي في القصيدة»[1].

وبذلك كان عبد الله بن أبي اسحاق يعترض الفرزدق بكثرة من ذلك، سمعه مرة يصف رحلته إلى الشام في قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الله إذ قال:

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصبٍ كنديف القطن منثور

على عمائمنا يُلقَى، وأرْحُلُنَا على زواحفَ تُزْجَى، مخُّها رِيرِ

فقال له: أسأت إنما هو((مخُّها ريرُ)) مشيراً بذلك إلى قياس النحوفي هذا التعبير، لأنه يتألف من مبتدأ وخبر... وكانت مراجعته المستمرة له تغضبه، فهجاه بقصيدة، يقول في تضاعيفها هذا البيت:

فلوكان عبدُ الله مولًى هجوتهُ ولكن عبدَ الله مَوْلى مواليا

وما كاد يسمعه منه حتى قال له: ((أخطأتَ أخطأت، إنما هو مولى موالٍ))يرد أنه أخطأ في إجرائه كلمة موال المضافة مجرى الممنوع من الصرف، إذ جَرَّها بالفتحة وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق به العرب في مثل جوارٍ وغواش إذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع»[2].

1 - شوقي ضيف: مدارس نحوية، ص23.

2 - المرجع نفسه، 23 – 24.

وكانت كل انتقاداته للفرزدق مفادها هو رجوعه الكبير واعتماده على القياس وما في القاعدة حول الاطراد، وذلك أنه لا يجوز للشاعر أن يخرج عن هذه القاعدة، وكان ابن أبي اسحاق لا يرى حرجا في أن يخالف القراء في بعض من قراءاتهم لآيات من القرآن الكريم وذلك لتمسكه الشديد بالقياس النحوي،» من ذلك أنه كان يخالفهم في قراءة آية المائدة: ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديها ﴾ فقد كانوا يقرءون: (والسارق والسارقة) بالرفع على الابتداء، بينما الخبر فعل أمر، وجعله ذلك يقرؤهما بالنصب على المفعولية."[1]

لقد كان ابن أبي إسحاق كثير التجريد للقياس، ومائلا إليه حتى فتح طريقا لنحاة البصرة من بعده من تلاميذه وغير تلاميذه أن يخطئوا ونقد الشعراء الفصحاء الإسلاميين وغير إسلاميين وتجاوزوا ذلك إلى الشعر القديم، وبهذا يعد ابن أبي إسحاق من أكثر النحاة الذين كانوا أكثر تجريدا وميولا للقياس وأكثر التزاما بقواعد القياس، ودليل ذلك أنه كان ينقذ بعض الشعراء الفصحاء، ويخالف بعض القرّاء في قراءاتهم لآيات القرآن الكريم.

ومن النحاة البصرة الذين كانوا ملمين بالقياس وأكثر تجريدا له، ومن تلامذة عبد الله بن أبي إسحاق عيسى بن عمر الثقفي الذي كان يطرد القياس ويعممه،" ومن أقيسته ما حكاه سيبويه عنه من أنه كان يقيس النصب في كلمة ((يا مطرا)) في قول الأحوص:

سلامُ الله يا مطراً عليها وليس عليك يا مَطرُ السلامُ

على النصب في كلمة ((يا رجلا)) وكأنه يجعل مطرا في تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة»[2]، وكان كثير التجريد للقياس مثل شيخه بن أبي إسحاق، حتى كان يطعن على العرب الفصحاء في حال ما إذا خالفوا القياس، لدرجة أنه كان يطعن في العصر الجاهلي؛

1 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 24.

2 - المرجع نفسه، ص 25.

ومن أقيسته أنه كان يخالف جمهور القرَّاء في قراءة الآية الكريمة: ﴿ هؤلاء بناتي هنَّ أطْهَرَ لكم ﴾ إذ كان يقرؤها بنصب أطهر على الحال وجَعْل هن ضمير فصل.[1]

وكان يتشدد في استعمال ما ورد عن العرب على الوجه الذي ورد عليه كما يتضح من المسألة التي جرت بينه وبين الكسائي هذه المسألة: (هَمُّك ما أَهَمّكَ) فذهب الكسائي يقول: يجوز كذا ويجوز كذا. فقال له عيسى: "عافاك الله انما أريد كلام العرب وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب"[2]؛ وبهذا لقد نهج عيسى بن عمر الثقفي نهج شيخه عبد الله بن أبي إسحاق، وكان ملتزما بالقياس وأكثر تجريدا له ويطعن وينقذ الشعراء والعرب الفصحاء مثل شيخه.

لقد كان القياس عند نحاة البصرة، قياس يقوم على المطرد والتشدد فيه من بينهم أبو عمرو بن العلاء الذي "كان يأخذ بالاطراد في القواعد ويتشدد في القياس فقد قال له بعض معاصريه: "أخبرني عما وضعت مما سميته عربيةً أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمَّى ما خالفني لغات"[3]

أما الخليل بن أحمد الفراهدي النحوي البصري الذي كان القياس عنده مبني على الكثرة المطردة من كلام العرب، إضافة إلى أنه كان ينصُّ على ما يخالفه، "من ذلك أنه كان يرى أن القياس في عطف المعرف بالألف واللام على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعاً، لأنه كان هو المنادى لتقدَّمته أي مثل يا أيها الحارث ورُفع معها صفة لها، لأنها

1 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 26.

2 - خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه، ص226.

3 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 27 -28.

مبهمة يلزمها التفسير، فصارت هي والحارثُ بمنزلة اسم واحد كأنك قلت يا حارث، وبذلك يكون القياس في مثل يا زيدُ والحارثُ الضم."[1]

لقد كان الخليل يسجِّل القياس والشاذ عليه، مع محاولته في إيجاد حلاً ومخرجا لكل ما شذَّ في القياس النحوي، ولقد كان يجد ويستمد قياسا للشاذ من ذهنه، وهذا ما قاله شوقي ضيف: "وعلى هذا النحو كان يسجِّل القياس والشاذ عليه، محاولا دائما أن يجد مخرجا لما شذَّ على الأقيسة، بل كثيراً ما كان يستمد من ذهنه الخصب قياسا له، من ذلك جمع وجوه مع ذكر شخصين، يقول سيبويه: ((سألت الخليل عن (قولهم) ما أحسن وجوهها، فقال: لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا)). وواضح أنه قاس جمع الوجوه مع أنهما لاثنين على الضمير الذي يأتي للاثنين والجماعة."[2]

ولقد اعتبر النحاة أن القياس قد اشتد على يد الخليل إذ يقول ابن جني فيه:» ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيِّد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه..."[3]

« كان الخليل بن أحمد تناول مسألة واراد القياس عليها، أو قايسها على غيرها نحا نحواً لغويا مقبولا في نظر الدرس اللغوي ولم يفلسف المسألة، أو يتكلف تعليلا عقلياً، وإنما يستعرض في ذهنه استعمالات العرب وأساليبهم، فإذا ساعده ذلك على حمل هذه المسالة عليها."[4]

1 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص53.

2- المرجع نفسه، ص 54.

3 - أبوالفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ج1، ص 361.

4 - مهدي المخزومي: في النحوالعربي نقد وتوجيه، ص 22.

لقد قوي القياس عند البصريين واشتد بين النحويين البصريين، فهذا سيبويه الذي كثر القياس في كتابه، الذي اعتمد على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، "كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة"[1]

لقد اهتم سيبويه كثيرا بالقياس النحوي وخير دليل على ذلك قد اعتمد على القياس في كثير من أبواب الكتاب النحوية والصرفية وما إلى ذلك من أبواب، "فالقياس على كلام العرب منظومه ومنثوره في بناء القواعد لا يخلو منه باب من الابواب. وقد يكون الباب بكامله قياسا كما في باب (ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير بابه) وباب (ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل)»[2].

من قياس سيبويه "يقيس اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة على الفعل المضارع في العمل، ويرتب على ذلك أنه يجوز مع الفعل. ويضع قاعدة عامة للحال أنه دائما يأتي نكرة، يرتب على ذلك أن المصدر إدا كان حالا منع القياس دخول الألف واللام عليه، فلا يقال ذهب زيد المشيَ بالنصب على الحال، وإنما يقال ذهب زيد ماشيا... ويقيس عمل إن وأخواتها على عمل الفعل المتعدي، غير أن المنصوب معها يتقدم على المرفوع، دلالة على أنها ليست أصلا في عمل الرفع والنصب»[3].

من أمثلة قياس سيبويه:

" وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلا واعتلالا كما كان المثلان إذ لم يكونا منفصلين أثقل لأن الحرف لا يفارقه ما يستثقلون فمن ذلك قولهم في: ((مُئْتَرد)): ((مُتّرد)) لأنهما متقاربان مهموسان، والبيان حسن،

1 - شوقي ضيق: المدارس النحوية، ص 87.
2 - خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه، ص 249.
3 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 88.

وبعضهم يقول: ((مُتْتَرِدٌ)) وهي عربية جيدة، والقياس: (مُتّرد) لأن أصل الادغام أن يدغم الأول في ((الآخر))» [1]

لقد توالى نحاة البصرة في تداول القياس والأخذ به، فقد سنوا له قواعد وأحكاما، وكانوا يقيسون على الكثير المتداول على ألسنة العرب، ومن النحاة البصرة من كان متشددا في الأخذ بالقياس، من بينهم أبو عثمان المازني الذي» كان يتشدّد في الأخذ بالقياس ويردّ ما لا يطَّرد معه من لغة العرب ومن بعض القراءات، ومن خير ما يصور ذلك عنده ردّه لقراءة نافع معايشَ بالهمز في قوله تعالى: ﴿ ولقد مكنّاكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون ﴾ فقد كان يقرأ معايش معائش بالهمز، والقياس فيها الياء. ونهراه يعرض لتلك القراءة على هدى ما أثاره فيها الفراء...»[2]

ويقول: " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطا فلا يُلْتَفَتُ إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نُعَيْمٍ و لم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤُها لحناً نحواً من هذا.

وقد قالت العربُ: مصائب، فهمزوا وهو غلط... وكـــأنهم توهَّموا أنّ((مصيبة: فَعِيلَةٌ))، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع ((سفينة: سفائن))وإنما ((مصيبة: مُفْعِلَةٌ)) من ((أصاب يُصيب)) وأصلها ((مُصْوِبَةٌ))، فألقوا حركة الواو على الصاد، فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة، فأبدلت باءً للكسرة قبلها.. وأكثر العرب يقول ((مصاوب)) فجيء بها على القياس، وما ينبغي»[3]

هكذا حضي القياس النحوي مرتبته عند نحاة البصرة، والذين كانوا متشددين فيه بحيث كانوا يقيسون على الكثير المطرد، ويسقطون القياس على الشاذ والنادر، ويذمون

1 - خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو، ص 249.

2 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 119.

3 - أبوالفتح عثمان بن جني: المنصف شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص307 – 308.

كلّ من قاس وأباح القياس على الشاذ والنادر، فهذا ابن السّراج هومن متأخري نحاة البصرة الذي اهتم بالأصول العربية وجمعوا مقاييسها.

لقد عني ابن سراج بالقياس عناية كبيرة مما جعلته يرفض الشواذ والنوادر ويهاجم كل من يبيح القياس عليها، وهذا ما جعله يدعوا إلى إسقاطها حتى لا يكون اضطراب في القياس النحوي العربي، ويقول في هذا الأمر:

" اعلم إنه ربما شذَّ شيء من بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعْنَ بالحرف الذي يشذّ عنه. وهذا مستعمل في جميع العلوم، ولو اعتُرض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذَّ، فإن كان سُمع ممن تُرْضى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً أو نحا نَحْواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه. وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجةً على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، و إنما يركن إلى هذا ضَعفَة أهل النحو ومن لا حجة معه. وتأويل هذا وما أشبه في الإعراب كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القُصاص في الفقه."[1]، وفي هذا دليل على أنه كانت قاعدته في القياس هو المطّرد الكثير، وذم كل من يبح ويقيس عل الشاذ، والشاذ في رأيه يعطل القواعد النحوية.

لقد استقر مذهب البصريين في القياس "وذلك يعد أن استقروا ما ورد لهم من نصوص اللغة اتخذوا مما كثر شيوعه وزادت نسبة وروده مقياسا يؤسسون عليه القاعدة ويستنبطون منه الصحيح المقبول."[2]

1 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 142- 143.

2 - ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 11.

لقد كان بين النحاة البصريين بعض الاختلافات، خاصة « أنهم لم يحددوا نسبة المقيس عليه تحديدا دقيقا، بل اختلفوا فيه بعض الاختلاف.

وظهر أثر الخلاف في أن فريقا منهم كانوا يعدّون بعض المسائل قياسية، وبعدها غيرهم، ويعدها غيرهم سماعية."[1]، هذه الاختلافات كانت واردة بين النحاة إلا أنها لم تؤثر في القاعدة التي سنها النحاة البصريون عن القياس وعلله؛ إلا أنهم اتفقوا حين "اشترطوا في الشواهد المستمدة منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى وبحيث يمكن أن تُسْتنتج منها القاعدة المطردة.

وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطا دقيقا، بحيث أصبحت علماً واضح المعالم بيِّن الحدود والفصول. وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ على عل قواعدهم."[2]

لقد كان لنشأة القياس عند نحاة البصرة مع نشأة النحو عندهم، جمعوا ما كثر وما اطرد على ألسنة العرب القدامى، وقد تشدد نحاة البصرة في القياس وكانوا يذمون ويرفضون القياس على الشاذ والنادر، وقد رأى بعض النحاة البصريين أن الشاذ والنادر في القياس، يميت ويقتل كل قواعد العربية خاصة القياس ويبطلها.

1 - المرجع السابق، ص 11.

2 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص161.

ثانيا: القياس عند نحاة الكوفة

كان النحاة الكوفيون أشد المهتمين بالقياس، فدرسوا قواعده وعلله، مما جعلهم يتوسعون في القياس توسعا بالغا جعلهم يجيزون القياس على الشاذ والنادر في بعض المواطن؛ فلقد أسس النحاة الكوفيين القياس على الكلام الوارد من العرب مهما قلت شواهده، وهذا ما قاله ابراهيم انيس: "أما الكوفيون فقد أسسوا القياس على كل ما روى عن العرب مهما قلت شواهده."[1]، وبهذا كان النحاة الكوفيون يقيسون على كل ما وصل إليهم فهم بذلك قد توسعوا في القياس توسعا بالغا.

وبهذا لقد ترعرع القياس أواسط النحاة الكوفيين، الذين توسعوا في القياس ومدوا أصوله،" فقد اهتموا بالقياس كذلك إلا أنهم اتّسعوا في الرواية عن العرب وتساهلوا في شروط المروي ومن روى عنهم و لم يقفوا عند القبائل. إنما تعدَّوا هذه القبائل و لم يتحرجوا من الأخذ عن سكان الحواضر.

فالكوفيون مع أخذهم عن الفصحاء الذين أخذ عنهم البصريون – وقد مر خروج الكسائي إلى البادية نجد يجمع ما يسمع عن العرب الفصحاء – و لم يكتفوا بذلك بل أخذوا عمن سكن الحواضر كالعراق واليمن و نحوها من البلدان التي امتنع البصريون عن الأخذ بلغة سكانها، أو اعتمادها أساسا لتقعيد القواعد أو القياس عليها."[2]

علي بن حمزة الكسائي من أوائل النحاة البصريين وأكثرهم وأشهرهم توسعا في القياس، فهو لم يكتف و لم يقف بالأخذ عن الشائع المستعمل على ألسنة العرب البوادي، بل توسع في ذلك وشمل حتى كل ما نطق به العرب الحواضر، إلا أنه كان يفرق بين لغات

1 – إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص12.

2 – خديجة لحديثي: الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه، ص 230.

العرب الفصحى واللغات التي دخلها اللحن، ولقد مدّ النحو إلى اعتبره ضرب من ضروب القياس إذ يقول (كما سبق له الذكر):

إنما النحو قياس يُتَّبَع وبه في كل أمرٍ يُنْتَفَعْ

يقول شوقي ضيف عنه: "وحقاً إنه توسع في القياس، فلم يقف به عند الشائع على ألسنة ولا عند أعراب البدو بل مدّه ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم. ولعله من أجل ذلك ألف كتابه في لحن العوامّ ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن. ومن أهم ذلك أنّه مدّ النحو ليشمل الشاذ النادر من تلك اللغات."[1]

لقد قاس الكسائي على كلام العرب الذي منعه البصريون من الأخذ منه، وقد تساهل في القياس حتى اعتبره بعض النحاة مفسدا للنحو وهذا ما جاءت به خديجة الحديثي في قولها:" فقاس على كلام من امتنع البصريون عن الأخذ بلغتهم حتى اعتبروه مفسدا للنحو"[2]؛ وقد ذكر بعض العلماء أن الكسائي كان يتوسع في القياس وكان يعطي أحكاما دون شواهد، يقول شوقي ضيف:

" وواضح مما قدمنا أن الكسائي كان يتوسع أحيانا في القياس وانه كان يدلي أحيانا بأحكام دون شواهد تسندها من اللغة ومما جرى في الندرة على ألسنة بعض العرب.

وتدور للكسائي في كتب النحو وراء ذلك آراء كثيرة لا تسندها الشواهد، فمن ذلك أنه كان يجيز الفصل بين فعل الشرط وأداته بمعموله مثل ((من زيدا يكرمْ أكرمه))."[3]

1- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 176.

2 - خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 230.

3 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 183.

وبهذا كان قياس الكسائي يقوم أساسه على التوسع في القياس، إذ أنه لم يقتصر في الأخذ بالكثير المطرد عن العرب الفصحاء، بل شمل أيضا القليل النادر من العرب الفصحاء سواء كانوا من البادية أومن الحضر كالعراق.

مع الكسائي بدأت دائرة القياس عند الكوفيين تتحدد معالمها التي وضعت لها، وبهذا استمر القياس بين نحاة الكوفة على هذا الحال والتوسع فيه، فهذا يحي بن زياد بن عبد الله الفراء الذي اعتدّ القياس وتوسع فيه، فلقد كان يتسع في السماع عن العرب إلى حدّ يستطيع منه أن يلتمس منه القياس، "وقد يمدُّ القياس إلى أحكام لم ترد في القرى ولا على ألسنة العرب"[1]، ولقد كان الفراء يخطئ بعضا من كلام العرب،" موفق الفراء من كلام بعض العرب، فهو قد يخطِّئهم. وقد يرد بعض ما سمعه منهم مؤمنا بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح طَرْده في العربية»[2] فهو بذلك كان في بعض الأحيان يقبل القليل لموافقته للقياس ويرفض الكثير لعدم موافقته للقياس في نظره.

لقد كانت "طريقته في عرض المادة اللغوية على اختلاف أنواعها واستنباط الأحكام منها ووضع الأقيسة عليها والاحتجاج لها فقد كان يتتبع الآيات أو قراءاتها."[3]

كان الفراء "يقيس على المثال الواحد عن العرب...يجيز الاستدلال بالقليل الوارد عن العرب ويجعله أصلا في القياس»[4]

كان الكوفيون شديدي الاهتمام بالقياس والتوسع فيه، وكان اهتمامهم في القياس بجمع اللغة العربية الفصيحة من البوادي، إضافة إلى توسعهم في جمع الكلام المسموع عن

1 - شوقي ضيف: مدار النحوية، ص 215.
2 - المرجع نفسه، ص 218.
3 - خديجة الحديثي: المدارس النحوية، الأردن، أربد، دار الأمل، ط3، سنة 1422 هـ - 2001 م، ص 166.
4 - المرجع نفسه، ص 170.

العرب القاطنين في الحواضر كالعراق واليمن وبعض البوادي التي اختلطت بالفرس واعتبروا لغتهم شاذة

لقد كان الكوفيون ملمين في قواعدهم بالشاذ والقليل والنادر، فلقد كان من قواعدهم القياس على القليل لموافقته للقياس ورفض الكثير لمخالفته للقياس.

ثالثا: الخلاف بين الكوفيين والبصريين في القياس.

اتسعت دائرة القياس بين البصريين والكوفيين ومع هذا زادت دائرة الخلاف بينهما حوله، واقتصر الخلاف بين البصريين والكوفيين حول المادة التي يستقى منها القياس، أي عن اللغة التي يجب أن يقاس عليها، فكما سبق الذكر النحاة البصريون كانوا متشددين في القياس واللغة المأخوذة عنها، فهم كانوا يأخذون الكلام المسموع عن العرب الفصحاء من البوادي نجد والحجاز وتهامة؛ أما النحاة الكوفيين فقد توسعوا في دائرة القياس والأخذ باللغة، فهم كانوا يأخذون الكلام المسموع من لغة العرب الفصحاء من البوادي، أي أنهم أخذوا عن العرب الفصحاء الذين أخذ عنهم النحاة البصريين، فلقد كانوا يكثرون الترحال إلى البوادي، إلا أنهم اتسعوا في دائرة الأخذ عن العرب القاطنين في حواضر كالعراق، فهم بذلك أخذوا بالقليل والنادر والشاذ عن العرب الحضر، وكان هذا البادر الأول في نشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين، "فالبصرة تتشدد في الفصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر، والكوفة تتساهل، فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق»[1]

إلى عمق القياس وضبط القواعد النحوية "واقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع، وأبو القياس على القليل أو النادر؛ في حين أن الكوفيين قد أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين»[2]

توجه كلا من البصريين والكوفيين إلى التأليف وإيجاد من أساليب اللغة قواعد عامة، ولهذا كان كلا "من المدرستين جولات وصولات في هدا الشأن: وذلك لأن البصريين قد ألفوا من أساليب اللغة قواعد عامة بنوها على أكثر الأساليب شيوعا وألفة، ثم التزموا هذه

1 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 160.

2 - ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص9.

القواعد والأصول لا يتعدونها ولا يسمحون لغيرهم أن يجاوزوها في الشعر أو النثر، فإذا تعداها الكاتب أو الشاعر خطأوه، وثاروا عليه مهما كان قدره من الفصاحة وإجادة القول. فهم يرون انحرافا في قوله النابغة:

فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع

ويقولون كان ينبغي أن يقول ((السم ناقعاً)) أو((السم الناقع))

وكانوا في مثل تلك الشواهد التي خرجت على قواعدهم ولم تجد لم تجد لها مكانا في قوالبهم يتأولون ويخرجون القول في تكلف وتعسف، فإذا لم يستطيعوا تأويلا أو تخريجا حكموا على الاستعمال بالشذوذ، ورأوا وجوب الانصراف عنه وإهماله. "[1]

كثر الاختلاف عند الكوفيين الذين توسعوا في القياس، "وأباحوا النسج على القليل أو النادر، فلا يكادون في الأساليب المروية شذوذا بل طرقا متباينة.

أسسوا القياس على كل ما روى عن العرب مهما قلت شواهده.»[2]

لقد اشتد الخلاف بين البصريين والكوفيين، مما جعل البعض "يتفقوا على أن البصريين أصحُّ قياسا؛ لأنَّهم لا يلتفون إلى كل مسموع على الشاذّ، والكوفيون أوسع رواية"[3].

ولقد افتخر البصريون على الكوفيون، وحملوا عليهم حملات نقدية ونحوية حين رأوهم يتسعون في الأخذ عن العراب والقياس على الشاذ والنادر إذ قيل:

1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 9.

2 - المرجع نفسه، ص 11 – 12.

3 - جلا ل الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 328.

"وممَّا افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا نحن نأخذُ اللغة من حَوَشَة الضِّباب، وأَكَلَة اليَرَابِيعِ، وأنتم تأخذونها عن أكَلَة الشِّوَاء، وباعة الكَوَامِيخ."[1]ومراد هذا الكلام أن «البصريين يأخذون اللغة عن الأعراب سكان البوادي الذين لا إلمام لهم بالحاضر...وأن

الكوفيين يتلقون اللغة عن الحواضر، أهل الأسواق، الذين يأكلون الشِّواء، ويتفكهون بالكواميخ؛ وذلك مما يُفسد الألسنة، ويُحرِّف اللغات، فلا عبرة بما يُروى عنهم."[2]

لقد تبادر النحاة على القول في أن البصريين أصح قياسا من الكوفيين وذلك لأنهم لم يقيسوا على الشاذ والنادر، وجعلوا من المطرد والكثير مبدأ لها وأرست عليه قواعد القياس والنحو؛ إلا أن الكوفيين كانوا يأخذون من العرب البوادي إضافة إلى أخدهم من العرب الحضر من قليل وناذر وشاذ، يقول سعيد الأفغاني:

" أما الكوفيين فلم يكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين و لم يحسنوه، ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجا خاصا لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر؛ فلما اقتضتهم المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ما عندهم مما يتنزه عن روايته البصري، ثم جعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه، فانتشرت عليهم قواعدهم و لم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق."[3]، ولقد عابوا على شيخ الكوفيين الكسائي الذي قيل فيه:

1 - جلا ل الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 429.

2 - المصدر نفسه، ص 430.

3 - سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، ص 71.

" كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات، فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو."[1]، إلا أن الكوفيين قد أخذوا من العرب البدو والفصحاء مثلما أخذ عنهم البصريين يقول شوقي ضيف:

" وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة، فقد كانوا يكثرون من الرحلة إليها، على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائي، فقد قالوا إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز "ورجع وقد أنفذ خمس عسر قنينة حِبْرٍ في الكتاب عن العرب سوى ما حفظ". ولكن معناه أن الكوفيين وفي مقدمتهم إمامهم الكسائي كانوا لا يكتفون بما يأخذون عن الفصحاء الأعراب، إذ كانوا يأخذون عَمَّن سكن من العرب في حواضر العراق، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنها الأصلية مثل تغلب وبكر لمخالطتها الفرس والهند»[2]

قد رأى البعض في منهج الكوفيين في القياس منهج أنهم أشد قياسا من البصريين وأنهم لم يهدروا من العربية شيئاً.

وقد اعتبر البعض البصريين أثناء تعميمهم في القياس والأخذ الشائع بين العرب البدو والفصحاء، قد أهدروا شيئاً من العربية.

وبهذا قد نشب الخلاف بين البصريين والكوفيين وكان العمل الأساسي في الاختلاف بينهما هم المصدر الذي يستقى منه القياس، ومن الخلافات التي دارت بينهما هو اختلافهما في مسألة الناصب لخبر "ما" الحجازية كما قد أوردها أبو البركات الأنباري:

1 - سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، ص71.

2 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 159- 160.

" ذهب الكوفيون إلى أنَّ "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها"[1]

وقد توالت في ذلك احتجاجات كلا من الكوفيين والبصريين « أما الكوفيُّون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنما قلنا لا تعمل في الخبر، وذلك لأنَّ القياس فيها أن لا تكون عاملة ألبتةَ؛ لأنَّ الحرف إنما يكونُ عاملا إذا كان مختصّاً، كحرف الخفض لما اختصَّ بالأسماء عَمِلَ فيها، وإذا كان غيرَ مختصّ فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنه تارة يدخل على الاسم، [نحو: ما زيدٌ قائمٌ]، وتارة يدخل على الفعل، نحو" ما يقومُ زيدٌ" فلما كانت مهملةً غير معلمةٍ في لغة بني تميم، وهو القياس»[2]، وزاد الكوفيون في احتجاجهم إذ قالو عن الذين أعملوا "ما" الحجازيين، وعابوا عليهم باحتجاج وبرهان إذ قالو: "وإنما أعملها أهل الحجاز عندكم لأنهم شبهوها بليس من وجهة المعني، وهو شبه ضعيف فلا تقوى على العمل في الخبر كَمَا عَمِلَتْ "لَيْسَ"؛ لأنَّ "لَيْسَ" فعل، و" ما" حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبا بـــ "ما" ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض؛ لأنَّ الأصلَ "ما زيدٌ بقائم"، فلما حذفَ حرف الخفض؛ لأن الصّفات منتصبات الأنفسِ، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها، ولهذا لم يجز النصبُ إذا قُدِّمَ الخبر، نحو"ما قائم زيدٌ" أو دخل حرفُ الاستثناء نحو" ما زيدٌ إلا قائمٌ" لأنه يحسنُ دخول الباء معها؛ فلا يقال "ما بقائمٍ زيدٌ، وما زيدٌ إلا بقائمٍ"

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّ: ما تنصب الخبر؛ وذلك أن "ما" أشْبَهَتْ "ليس"، فوجب أن تعمل عمل "ليس"، [وعمل ليس] الرفع والنصب، ووجه الشبه بينهما من وجهين؛ أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن» ليس" تدخل

1 – أبوالبركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك،القاهرة، مكتبة الخانجى، ط 1، ص 144.

2 – المصدر نفسه، ص 144.

على المبتدأ والخبر، والثاني: أنها تنفى "ما" في الحال كما أن» ليس" نتفي ما في الحال، ويقوِّي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرِها، كما تدخل في خبر» ليس»، فإذا ثبت أنها قد أَشْبَهَتْ "ليس" من [هذين الوجهين]، فوجب أن تجري مَجْرَاهُ؛ لأنهم [يجرون الشيء] مُجْرَى الشيء إذا شابهه من وجهين، ألا ترى أن ما وأما دعواهم أنَّ الأصل "ما زيد بقائمٍ" فلا نُسلّمُ، وإنما الأصل عدمُها، وإنما أدخلت لوجهين، أحدهما: أنها أُدْخِلَتْ توكيداً للنَّفْي، والثاني، لتكون في خبر "ما" بإزاء اللاّم في خبر "إنّ"؛ [لأن: "ما" تنفي ما تثبته "إن"، فجعلت الباء في خبرها نحو" ما زيد بقائم"؛ لتكون بإزاء اللام في خبر إنَّ] نحو" إنَّ زَيْداً لقائمٌ"[1]

وزادوا في احتجاجاتهم وعابوا على الكوفيين احتجاجهم في كون حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا إذ قالوا:

" وقولهم:" إنه لما حُذِفَ حرفُ الخفض وجب أن يكون منصوباً؛ لأنَّ الصفات منتصبات الأنفسِ، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها"، قلنا: هذا فاسد، لأن الباء في نفسها كانت مكسورة غير مفتوحة، وليس فيها إعرابٌ؛ لأن الإعرابَ لا يقعُ على حروف المعني، لوكان حذف حرف الخفض يُوجبُ النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنصب بحذفها، كقوله تعالى: ﴿وكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾ [سورة النساء 79/4] ﴿ وكَفَى بِاللهِ نَصِيرًا﴾ [سورة النساء 4/ 45]، ولو حَذَفْتَ حرف الخفض لقلت: كفى اللهُ شهيداً، وكفى اللهُ نصيرًا، بالرفع. وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو، ولوكان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبا، فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه، والله أعلم."[2]

ومن المسائل التي وردت في القياس واختلفوا فيها ألا وهي مسألة "الرافع لخبر" إن"

1 -أبوالبركات الأنباري: الانصاف في مسائل الخلاف، ص145- 146.

2 - المصدر نفسه، ص 146 - 147 – 148.

" ذهب الكوفيون إلى أنَّ "إنَّ" وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو" إنَّ زيدًا قائمٌ" و ما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر."[1]

تبادر كلا من البصريين والكوفيين إلى احتجاجاتهم وبراهينهم،» أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنَّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهتِ الفعلَ، فهي فرعٌ عليه، وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا يكونُ أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعملَ في الخبرِ جريا على القياس في حطِّ الفروع عن الأصول، لأنا لو أعملناه عمله لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها، والذي يدل على [ضعف عملها] أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به، قال شاعر:

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَو أَطِيرَا

فنصب بـــ "إذن".

والذي يدل على ذلك أيضا أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطلَ عملها واكتفى به، كقولهم: "إنَّ بك تكْفُلُ زيدٌ" كأنها رضيت لضعفها، وقد روى أنَّ ناسًا قالوا: "إنَّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ" فلم تعمل "إن" لضعفها؛ فدلَّ على ما قلناه."[2] وقد احتج البصريون بقولهم: "أنهما قلنا إنَّ هذه الأحرف تعملُ في الخبر؛ وذلك لأنها قَوِيت مشابهتها للفعل؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنًى، ووجهُ المشابهة بينهما من خمسة أوجه: الوجه الأول: أنها على وزن الفعلِ، والثاني: انها مبنية على الفتح، كما أنَّ الفعل الماضي مبنيٌّ على

1 - أبوالبركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 153.

2 - المصدر نفسه ، ص 153 – 145.

الفتح، والثالث: أنها مبنيةٌ على الفتح، كما أنَّ الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تَدْخلُها نون الوقاية، نحو" إنني، وكأنني" كما تدخل على الفعل، نحو

" أعطاني، وأكرمني" وما أشبه ذلك، والخامس: أن فيها معنى الفعل، فمعنى» إنَّ، وأنَّ»: حقَّقتُ، ومعنى "كأنَّ": شَبَّهْتُ، ومعنى "لكنّ": اسْتَدْرَكْتُ ن ومعنى "ليت": تَمَنَيْتَ، ومعنى "لعلَّ": تَرَجَّيْتُ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرفُ ينبغي أن يكون لها مرفوعٌ ومنصوبٌ؛ ليكونَ المرفوعُ مشبَّها بالفاعل، والمنصوب مشَبَّها بالمفعول، إلا أنَّ النصب هاهنا قدم على الرفع؛ لأن عمل "إنَّ" فرعٌ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ، فألزموا الفرعَ الفرعَ، أو لأنَّ هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ألزموها فيها تقديم المنصوب على المرفوع؛ ليعلم أنها حروفٌ أشبهت الأفعال، وليست أفعالا، وعدمُ التصرف فيها لا يدل على الحرفيّةِ؛ لأن لنا أفعالا لا تتصرَّفُ، نحو" نِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسَى، ولَيْسَ، وفعل التعجب، وحبَّذا»[1]

وقد احتج البصريون على الكوفيين في أقوالهم وآرائهم حول عمل» إنَّ»، فخالفوهم بذلك بحججهم وآراءهم منها محالفتهم لهم حين قالوا:

" وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: فهو أما قولهم" إنَّ هذه الأحرف أنما نصبت لشَبَهِ الفعل، فينبغي أن لا تعمل في الخبر؛ لأنَّه يؤدِّي إلى التسوية بين الأصل والفرع» قلنا: هذا يبطلُ باسم الفاعل، فإنه إنما عمل لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عمله، ويكون له مرفوعٌ ومنصوبٌ كالفعل، تقول: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا.

والذي يدلُّ على فساد ما ادَّعيتموه من ضَعْفِ عَمَلِها أنها تعمل في الاسم إذا فَصَلْتَ بينها وبينه بظرف أو حرف جرّ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً﴾ [سورة المزمل 12/73]

1 - المصدر السابق، ص 154 – 155.

و ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَأَيَةً﴾ [سورة الشعراء 8/26] وما أشبه ذلك، على أنا قد عملنا بمقتضى كونها فرعًا، فإنا ألزمناها طريقة واحدة، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع، ولم نجوز فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل؛ لئلا يجرىَ مجراه فيُسوى بين الأصل والفرع، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرِّق بينها وبين الفعل؛ لأن الأصل أن يُذكرَ الفاعل عُقَيْبَ الفعل قبل ذكر المفعول، فلما قُدِّم هاهنا المنصوب وأخِّر المرفوع حصل مخالفةُ هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته.

وقولهم: "إنَّ الخبر لا يكون باقيا على رفعِهِ قبل دخولها» فاسد؛ وذلك ّلأنَّ الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ، كما أن المبتدأ مرفوع بالخبر، فهما يترافعان، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه، فلوقلنا: "إنَّه مرفوع بما كان ارتفع به قبل دخولها مع زواله" لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل، وذلك محال.

وأما قولهم "إن" الدليل على ضعف عملها أنه يدحل عل الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به، كقول الشاعر:

إنِّي إذن أهلِكَ أو أطيرَا

قلنا: الجواب عن هذه من ثلاثة أوجه: أحدها: أن هذا شاذٌّ، فلا تكون فيه حجة، والثاني: أن الخبر هاهنا محذوف، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريبا بعيدا، إني أذِلُّ أهْلِكَ أو أطيرا، وحذف الفعل الذي هو الخبر؛ لأن الثاني دلالة على الأول المحذوف، فإذن ما دخلت على الخبر، والثالث: أن يكون جعل "إذن أهلك أو أطيرا" في موضع الخبر، كقولك: "إني لن أذهب" فشبه "إذن" بـــ "لن" وإن كانت "لن" لا يغلى [في الحال] بخلاف "إذن"

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخافة الأصول لغير فائدة،

وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب، على ما بينا، والله أعلم."[1]

يعد خلاف النحاة البصريين مع الكوفيين خلاف واسع وشاسع وكان منعه الأول القياس، الذي اختلفوا فيه اختلافا كبيرا كان مجمله في المصدر اللغة التي يستقى منها ويقاس عليها وهذا ما دفع بهم في الاختلاف في شروط المقيس عليه، في كون أن البصريون يشترطون في المقيس عليه الكثرة، ويسقطون عنه القلة أي أنهم بذلك أبعدوا الشاذ والنادر عن المقيس عليه وبالتالي عن القياس، وكانوا يذمون ويخالفون كل من اعتد بالشاذ والنادر في القياس وجعله من فروع المقيس عليه، أما الكوفيون فقد قالوا في المقيس عليه، أنه ليس من شرطه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس وقد لا يقاس على الكثير لمخافته له.

وقد أورد العديد من المسائل التي وقع عليها الخلاف بين البصريين والكوفيين والتي أردها العديد ممن النحاة في كتبهم أمثال ابن الأنباري والعكبري ألا وهي مئة وواحد وعشرون مسألة من بينها مسائل في القياس.

لقد كان الخلاف بين البصريين والكوفيين واسع وشاسع إلى أن بلغ ذروته، وكان هدف الكوفيين والبصريين من هذا الخلاف هو أرساء قواعد للنحو مبنية على الصحة والبرهان، والحفاظ على اللغة العربية والنحو والفساد واللحن فيه إضافة إلى الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن، ولم يكن هدفهم هو المعاداة؛ وقد واجه الكوفيون انتقادات العديد من النحاة البصريين وغير بصريين من المحدثين، وواجه البصريون بدورهم انتقادات من النحاة الكوفيين وبعض من غير الكوفيين من المحدثين.

1 - أبوالبركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص155 – 157.

قائمة المصادر و المراجع:

القرآن الكريم برواية الإمام حفص عن عاصم.

1- ابن الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمان كمال الدين بن محمد: الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة سوريا، سوريا، دط، سنة 1377هـ - 1957م.

2- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 .

3- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق ابراهيم السّامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، سنة 1408هـ - 1985م.

4- ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية المكتبة العلميّة، مصر، دط، سنة 1376هـ - 1957م، ج1، ج2.

5- المنصف شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العامة إدارة الثقافة العامة إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، سنة 1373هـ- 1954م.

6- ابن السّراج، أبي بكر محمد بن سهل : الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، سنة 1417هـ - 1997م، ج1.

7- ابن منظور،محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد شاذلي، دار المعارف القاهرة، ط1، دت، مجلد 5.

8- أبو زيد، سالم نادر عطية: الزمخشري و جهوده في النحو ، دار جرير، عمان، ط1، سنة 1376هـ - 1957م.

9- أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، سنة 2006.

10- الأفغاني، سعيد: في أصول النحو مطبعة الجامعة السورية، سوريا، ط2، سنة 1376هـ - 1957م.

11- الأفغاني، سعيد: من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، دط، دت.

12- أنيس إبراهيم : من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر القاهرة ، ط6، سنة 1978.

13- بكر، عبد الكريم : أصول النحو في ضوء ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، القاهرة، الكويت، ط1، سنة 1999م.

14- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، تحقيق محمد صدّيق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة، دط، دت.

15- الحديثي، خديجة: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، سنة 1394هـ - 1974م.

16- الحديثي، خديجة : المدارس النحوية، دار الأمل، أربد (الأردن)، ط3، سنة 1422هـ - 2001م.

17- الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، دار البيضاء، ط2، دت.

18- خان، محمد: أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2012م.

19- الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، سنة 1399هـ - 1979م.

20- السيرافي، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله : أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، مصر، ط1، سنة1374هـ - 1955م.

21- السيوطي، جلال الدين : الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الشاطبي، دط، سنة 1426هـ - 2006م.

22- ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت.

23- عيد، محمد: أصول النحو العربي في نظرة النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4 سنة 1410هـ 1989م.

24- المخزومي، مهدي: في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، سنة 1406هـ-1986م.

25- نخلة، محمود أحمد: أصول النحو العربي، دار الرائد العربي، لبنان بيروت، ط2، سنة 1407هـ - 1987م.

قائمة المصادر و المراجع:

القرآن الكريم برواية الإمام حفص عن عاصم.

1- ابن الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمان كمال الدين بن محمد: الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة سوريا، سوريا، دط، سنة 1377هـ - 1957م.

2- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 .

3- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق ابراهيم السّامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، سنة 1408هـ - 1985م.

4- ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية المكتبة العلميّة، مصر، دط، سنة 1376هـ - 1957م، ج1، ج2.

5- المنصف شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العامة إدارة الثقافة العامة إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، سنة 1373هـ- 1954م.

6- ابن السّراج، أبي بكر محمد بن سهل : الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، سنة 1417هـ - 1997م، ج1.

7- ابن منظور،محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد شاذلي، دار المعارف القاهرة، ط1، دت، مجلد 5.

8- أبو زيد، سالم نادر عطية: الزمخشري و جهوده في النحو ، دار جرير، عمان، ط1، سنة 1376هـ - 1957م.

9- أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، سنة 2006.

10- الأفغاني، سعيد: في أصول النحو مطبعة الجامعة السورية، سوريا، ط2، سنة 1376هـ - 1957م.

11- الأفغاني، سعيد: من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، دط، دت.

12- أنيس إبراهيم : من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر القاهرة ، ط6، سنة 1978.

13- بكر، عبد الكريم : أصول النحو في ضوء ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، القاهرة، الكويت، ط1، سنة 1999م.

14- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، تحقيق محمد صدّيق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة، دط، دت.

15- الحديثي، خديجة: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، سنة 1394هـ - 1974م.

16- الحديثي، خديجة : المدارس النحوية، دار الأمل، أربد (الأردن)، ط3، سنة 1422هـ - 2001م.

17- الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، دار البيضاء، ط2، دت.

18- خان، محمد: أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2012م.

19- الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، سنة 1399هـ - 1979م.

20- السيرافي، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله : أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، مصر، ط1، سنة1374هـ - 1955م.

21- السيوطي، جلال الدين : الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الشاطبي، دط، سنة 1426هـ - 2006م.

22- ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت.

23- عيد، محمد: أصول النحو العربي في نظرة النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4 سنة 1410هـ 1989م.

24- المخزومي، مهدي: في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، سنة 1406هـ-1986م.

25- نخلة، محمود أحمد: أصول النحو العربي، دار الرائد العربي، لبنان بيروت، ط2، سنة 1407هـ - 1987م.

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيـــة

وزارة التعليـم العالـي و البحث العلمـي

المركــز الجامعــي صالحي أحمد بالنعامــة

معهد اللغة و الأدب العربي

قسم اللغة و الأدب العربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص في اللغة و الأدب العربي

(تخصص نحو عربي أصوله و نظرياته) موسومــة :

مصطلح القياس في التراث النحوي

إعداد الطالبة:

كروشة أمال

إشراف الأستاذ:

بوضياف محمد صالح

السنة الجامعية: 1436/1435هـ الموافق لـ: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر:

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر و التقدير

إلى الأستاذ الذي أشرف على انجاز هذه المذكرة و الذي تفضل علي بتقديم النّصائح

و الإرشادات، الأستاذ بوضياف محمد صالح

و إلى جميع الأساتذة الذين أمدوني بالعلم و المعرفة

و إلى جميع من كان له الفضل في تقديم النصائح طيلة هذه السنوات

الممتدة من الدراسة و طلب العلم .

الإهداء :

أقدم إهدائي قرة عني و نور دربي أبي و أمي

و إلى جميع الأساتذة الكرام الذين أمدوني من علمهم و معرفتهم

و إلى كلّ من أخويّ الحبيبان علي و أمين

و إلى حبيباتي و أخواتي سهر و منال و أسماء

و إلى جميع من أحببتهم و أحبوني من صديقاتي غنية و مريم .

مقدمة :

أثناء دراساتي في النحو العربي سرق انتباهي موضوع شاع وانتشر أواسط النحو العربي بعامّة، وأصوله المعتمد عليها في سن القواعد النحوية بخاصّة، ومن بين هذه الأصول التي لفتت انتباهي هي القياس النحوي ، ومن المعروف أن في الدرس النحوي وما به من مراحل أصولا اتبعها النحويون في سن قواعدهم فكان من بينها القياس النحوي، إذ إنّ له أثرا كبيرا في النحو العربي، كما كان له دور في جمع النحويين للغة وحصرها وضبط اللسان العربي، وحظّه الوافر في أعمال النحويين منذ بداية نشأة النحو، حيث لجأ النحويون إلى القياس بعد تناثر اللغة العربية الفصيحة بين العرب، وطمعا في جمع هذا الكلام العربي الفصيح ، وذلك من أجل حصر ألفاظ العرب الفصيح؛ إلا أن العرب باختلاطهم بالأعاجم شاع اللحن في اللغة العربية، ممّا دفع بالنحويين إلى وضع ضوابط وقواعد في القياس والأخذ بالكلام العربي الفصيح ، وبهذا لجأ النحاة إلى تقعيد القواعد النحوية ، واستعانوا بالقياس قصد الحفاظ على اللغة العربية الفصيحة

لقد بادر النحويون في تعريف القياس لغة واصطلاحا ، كما قد وضعوا وحددوا له أركانا، حصل الاختلاف في بعض من شروطها ، وهذا ما دفع بي إلى البحث في هذا الموضوع الذي دار حوله الكثير من الجدالات والخلافات ، إضافة إلى الكثير من المؤلفات والدراسات، وبهذا خرج موضوع مذكرتي موسوما "مصطلح القياس في التراث النحوي "، ولعلّ من الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

1 – الرغبة في معرفة البوادر الأولى للقياس في التراث النحوي العربي ونشأته .

2 – معرفة أهم أنواع وأركان القياس وشروط كل ركن فيه.

3 – معرفة الخلافات التي دارت في موضوع القياس، ومن أهمها الخلافات التي نشبت بين البصرة والكوفة حول القياس.

ومن هنا تطرح الإشكالية الآتية :

ما هو القياس في العرف اللغوي والاصطلاحي في النحو العربي ؟ وماهي أهم أركانه وشروطه؟

وماهي مواضع اختلاف النحويين من البصريين والكوفيين في القياس ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة اتبعت خطّة اشتملت فصلين وخاتمة، حمل الفصل الأول عنوان «مصطلح القياس أصوله وحدوده»، عرضت فيه ثلاثة عناصر، ذكرت أوّلا تعريف القياس؛ متطرقة فيه إلى تعريف القياس لغة ومعتمدة على ما ورد في المعاجم العربية القديمة، والتعريف الاصطلاحي للقياس لدى النحاة الأوائل القدامى ، إضافة إلى بعض المحدثين، وذكرت في العنصر الثاني : أركان القياس مع شرط كل ركن من أركانه، والتي كان بعضها واسع المجال وكثير المسائل كالعلة ، بالإضافة إلى ذكر أنواع القياس، على أنّي تناولت في آخر عنصر موقع القياس في التراث النحوي العربي، وتحدثت فيه عن بوادر نشأة القياس وأهم النحاة الذين كانوا سباقين للقياس الذي اختلف حوله المؤرخون والنحويون ، مع ذكر بعض المسائل التي دار الاختلاف فيها كإنكار القياس ، وأنواعه ، والحديث عن علاقة القياس بالفقه ، وأهم المصادر التي كان يستقى منها القياس . أمّا الفصل الآخر فكان موسوما "القياس في الخلاف النحوي"، ضمّنته أيضا ثلاثة عناصر، تطرّقت أوّلا إلى القياس عند نحاة البصرة، وآثرت الحديث فيه عن القياس لدى نحاة البصرة وبوادر نشأته لديهم ، وعرض بعض قياس نحاة البصرة، ثمّ يلي ذلك العنصر الثاني المتعلّق بالقياس عند النحاة الكوفيين، عرضت فيه القياس عند الكوفيين وأهم أصولهم في القياس، إضافة إلى قياس بعض من نحاة الكوفة، أمّا آخر عنصر من عناصر هذا الفصل فخصّصته للحديث عن خلاف البصريين والكوفيين في القياس، وعمدت فيه إلى ذكر وسرد أهم الاختلافات التي دارت بين البصريين والكوفيين في القياس واحتجاجات كل من البصريين والكوفيين، ثمّ أتبعت هذين الفصلين بخاتمة استخلصت فيها أهم ما كان في القياس وموقعه في التراث النحوي العربي ، كما أوجزت فيها جملة من النتائج المتوصل إليها.

أما المنهج الذي اعتمدته فيكاد يكون وصفيا، معتمدة في ذلك على مجموعة من المصادر كالخصائص لابن جني ، الاقتراح لجلال الدين السيوطي، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لابن الأنباري، ولسان العرب لابن منظور، وقد رافقتني جملة من المراجع الحديثة التي عالجت موضوع القياس في أصول النحو من بينها : في أصول النحو لسعيد الأفغاني، وأصول النحو العربي محمد خان ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه مهمدي المخزومي ، وكتاب الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي .

في حين اعترضت سبيلي بعض الصعوبات التي حالت دون إخراج الموضوع في شكله المطلوب، كتداخل أبواب القياس، وكثرة الآراء والاختلافات بين النحاة القدامى، وصعوبة التعامل مع المصطلح النحوي في التراث العربي.

ولا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أتقدّم بشكري وتقديري إلى الأستاذ الذي أشرف على مذكرتي الأستاذ بوضياف محمد الصالح ، إذ كان له وجوده في توجيهي ومساعدتي في هذه المذكرة، وإلى أعز ما في حياتي؛ أبي وأمي اللذين دعماني ماديا ومعنويا وساعداني في إنجاز هذه المذكرة بارك الله فيهما وأمد عمرهما.

وعلى الله قصد السبيل

كروشة آمال

المشرية في: 29 رجب 1436هـ

الموافق لـ: 18 ماي 2015 م